

الفهرس

2

الافتتاحية

3

الأوضاع العامة

5

الأوضاع الداخلية

8

العلاقة مع المؤسسات

11

أبرز الإنجازات

11

أولاً: أبرز الإنجازات بالأرقام

11

ثانياً: أبرز البرامج والأنشطة

18

الإنجازات حسب الأهداف الإستراتيجية والمرحلية

18

الهدف الأول: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي

23

الهدف الثاني: المساهمة في الإصحاح البيئي

23

الهدف الثالث: تنمية وترشيد وحسن استخدام الموارد المائية

26

الهدف الرابع: تمكين وتقوية المرأة الريفية اقتصادياً

28

الهدف الخامس: تفعيل دور ومكانة النساء والتنظيمات النسوية في حياة التجمعات الريفية

32

الهدف السادس: تحقيق وتطوير التنمية في المجالات المكملة للمساندة للنشاط الزراعي

33

الهدف السابع: المساهمة في إنشاء وتطوير مؤسسات شبابية

35

الهدف الثامن: المساعدة في دعم وإنشاء المؤسسات والمنظمات والإتحادات ذات القاعدة

الجماهيرية والتخصوية والنقابية

38

جدول مقارنة لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣

40

التمويل

42

شكر الى شركائنا

43

أهم العقبات التي واجهت العمل عام ٢٠٠٣

44

نحو عام ٢٠٠٤

الإفتاحية



"نحن نفعل ما نقول ونتأكد من جودة ما فعلناه"

تحت هذا الشعار، عملت الإغاثة الزراعية عام ٢٠٠٣، حيث قامت بتسخير جهود موظفيها ومتطوعيها وأصدقائها واستغلال كافة المصادر المالية واللوجستية والفنية في سبيل إجاح و تحقيق أكبر فائدة من المشاريع التي تم تنفيذها لمصلحة الفئات المستهدفة من نساء ومزارعين وشباب.

عملت الإغاثة الزراعية في ظروف صعبة من نواح سياسية واجتماعية ومشاكل تنقل، وأضيف لها هذا العام مشاكل خاصة بالتمويل الخارجي، والذي تأثر بشكل كبير بسوء إدارة بعض الأموال من مؤسسات أهلية، مما كان له الأثر السلبي على الثقة التي تم بناءها عبر السنوات ما بين الشركاء من أوروبا خاصة، والمؤسسات الأهلية الفلسطينية.

وخضعت الإغاثة الزراعية كباقي المؤسسات الأهلية لعملية تدقيق وفحص مالي لسبع بعثات خارجية وداخلية، ولكنها أثبتت أن ما تم بناؤه على أساس قوي وصحيح، استطاع أن يصمد أمام هذه الحملة، وأن تخرج الإغاثة أقوى من السابق.

ركزت الإغاثة الزراعية عملها مع الفئات المستهدفة من خلال تشجيع إقامة التعاونيات والجمعيات واللجان الفنية والشعبية كل في مجاله. واستطاعت الإغاثة التعامل مع حوالي (٥٠٠) من هذه التجمعات التي أصبحت تربطها علاقات التكامل والتناغم والتنسيق في العمل.

وركزت الإغاثة كذلك على مشاريع الطوارئ والغذاء مقابل العمل والتكافل، وتشغيل العاطلين عن العمل، وذلك جأوباً مع الظروف الحالية، ومساهمة منها في إيجاد جزء من حل لهذه المصاعب.

مرة أخرى، لا نستطيع أن ننسى دور العاملين في الإغاثة لما قاموا به من دور فعال وبأقل التكاليف لتنفيذ هذه المشاريع والنشاطات، ولولا الاعتماد على المتطوعين من شباب ونساء ومزارعين، والذين قدموا أعمالاً تفوق قيمتها قيمة العمل المدفوع الأجر لما كان هناك إمكانية من تنفيذ هذه المشاريع على مساحة رقعة واسعة من قرانا وبلداتنا الزراعية في الضفة والقطاع.

وفي نفس الوقت، لا ننكر الدور الفعال الذي لعبه مجلس إدارة الإغاثة الزراعية وخاصة بعد الانتخابات الجديدة للمجلس، في معالجة القضايا الحساسة في حياة المؤسسة، والتخطيط والتطوير للأنظمة والقوانين والإجراءات.

شكر خاص لكل من ساهم من الأصدقاء والأجانب والعرب والفلسطينيين والمؤسسات الممولة والصديقة على ما قاموا به من إتاحة الفرصة أمام الإغاثة الزراعية لتنفيذ خطة عام ٢٠٠٣، ولولا هذه الجهود مجتمعة، لما كان بمقدورنا الوصول إلى هذه النتائج الملموسة والمقدرة من جانب المستفيدين من الشعب الفلسطيني.

إلى كل هؤلاء، نقدم الشكر والامتنان على ما بذلوه، ونقول لكم بأننا نعاهدكم على المضي قدماً في سبيل تحقيق الأهداف التي نؤمن بها سوياً، في سبيل إقامة المجتمع المدني الفلسطيني، تحضيراً لإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

راويّة الشّوا

رئيس مجلس الإدارة

الأوضاع العامة

تميز العام ٢٠٠٣، باستمرار وتواصل العدوان الإسرائيلي على شعبنا الفلسطيني بقيادة وإدارة الحكومة اليمينية المتطرفة في إسرائيل. وتواصل إصرار الحكومة على رفض وجأهل الإرادة الدولية وقراراتها الداعية إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، مستهدفة وبشكل يائس تمزيق أوصال الشعب الفلسطيني ووجوده الوطني والسياسي، وضرب وحدته والتفافه حول برنامجه الوطني وكيونته الوطنية والسيادية.

إن ما يعزز من غطرسة وإصرار الحكومة الإسرائيلية على مواصلة عدوانها على شعبنا، التغييرات التي ترتبت في المناخ الدولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، والعدوان الأمريكي البريطاني على العراق، والذي شكل انعطافاً في نهج الهيمنة الأمريكية وتكثيف هذه الهيمنة وتركيزها لتطال كافة بقاع العالم.

لقد حوّلت الإجراءات الإسرائيلية الأراضي الفلسطينية إلى قرابة (٣٠٠) سجن من سجون صغيرة منفصلة عن بعضها البعض بحواجز ونقاط تفتيش، وفصلت وعزلت عدداً كبيراً من التجمعات السكانية الفلسطينية، فتجاوزت نسبة البطالة نتيجة ذلك الـ ٥٦٪ وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥١٪، وبلغت نسبة خسارة الاقتصاد الفلسطيني بفعل نواصل الإجراءات الإحتلالية ٦٩٪، كما بلغ مجموع خسائر الاقتصاد الفلسطيني (المباشرة وغير المباشرة) قرابة (١٣) مليار دولار، بخسارة يومية متواصلة تتراوح ما بين (٦-٨) مليون دولار، كل ذلك أدى إلى انخفاض كبير في مداخل نسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الأسر التي انخفض دخلها ٨٧٪.

بلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر (بأقل من ٢ دولار يومياً) ٢,٦ مليون نسمة، وبنسبة تقارب ٧٥٪ من عدد السكان، وتزداد هذه النسبة وتتركز أكثر في الريف الفلسطيني. الأمر الذي دفع ٨٦٪ من الأسر الفلسطينية لتخفيض نفقاتها على الغذاء، وبلغت نسبة عدد الأسر الفلسطينية الفقيرة التي تحتاج إلى المساعدة لسد احتياجاتها أكثر من ٨٠٪، كل ذلك في ظل الضعف الموروث والمتواصل الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني، واستمرار حالة العجز والسلبية التي تميز سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية، وفي ظل تراجع الدعم الخارجي والضغط والقيود المرافقة لهذا الدعم، ومقايضته بأشكال مختلفة من الاستحقاقات السياسية، الأمر الذي يضيف أبعاداً أكثر عمقاً من تدهور الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية.

ويتعرض القطاع الزراعي كرافد هام للاقتصاد الفلسطيني والذي يوظف أكثر من ١٥,٧٪ من القوى العاملة الفلسطينية ويحتضن العديد من آليات وعناصر الصمود الفلسطيني، لاستهداف مركز من قبل السياسة الدموية التدميرية للاحتلال الإسرائيلي، فقد تم تدمير واسع للبيوت السكنية والمنشآت والأراضي الزراعية، والبنية التحتية واقتلاع الأشجار، وتدمير أنظمة الري، وقتل المواشي والأغنام، ومصادرة مئات الآلاف من الدونمات، حيث بلغت قيمة الخسائر المباشرة للقطاع الزراعي وحتى نهاية ٢٠٠٣ مليار وواحد وثلاثون مليون دولار، ولا تزال العملية التدميرية متواصلة، ولعل عنوانها الأبرز الخسائر والآثار المترتبة على بناء ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري، وما يعنيه من تدمير وضم للجزء الأعظم من الأراضي الزراعية الفلسطينية، وتجريد أعداد متزايدة من المزارعين من أراضيهم وحويلهم لمزارعين بدون أرض، ودفعهم للهجرة خارج أماكن سكنهم، كل ذلك بهدف تحويلهم لاحقاً إلى عبيد احتياطين لسوق العمل الإسرائيلي الأسود، وتجريدتهم من هويتهم وشخصيتهم الوطنية.

لقد ترتب على تواصل الإجراءات الإسرائيلية واستنزاف الإنسان الفلسطيني من خلال التصفية الجسدية، والتي طالقت آلاف الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى، ومن خلال الاعتقال لأعدادا كبيرة من الفلسطينيين لفترات طويلة، ترتب عليها آثاراً عميقة على الحياة الاجتماعية، والوعي الاجتماعي، وعلى كامل النسيج الاجتماعي برمته، ولعل من أبرز هذه الآثار:

١. ضعف التواصل الاجتماعي العام، وتعزيز التضامن الاجتماعي ضمن حدود المجتمعات المحلية الضيقة، وعلى أساس البناء العضوي التقليدي، وتعاضد دور ومكانة المجتمعات المحلية.
 ٢. اتساع وتعاضد احتياجات الأسر الفلسطينية، وتركز هذه الاحتياجات في التشغيل وخلق فرص العمل وتوليد الدخل. حيث تمثل هذه الاحتياجات ٦٥٪ من التجمعات السكانية، و ٢٥٪ من الأسر الفلسطينية.
 ٣. ضعف توجهات الاعتماد على الذات، وعلى إعادة تشغيل وتفعيل المصادر المحلية المتاحة، حيث توجهت ٢٠٪ من الأسر الفلسطينية لزراعة الأرض وتربية المواشي، وهذا بالرغم من العناصر الكابحة والمعيقة لهذه الاتجاهات، والكامنة في توجيه العديد من المؤسسات لمساعداتها نحو العمل الإغاثي من خلال الوحدات الغذائية والتي شكلت ٥٩٪ من مجموع المساعدات، في حين أن حصة التشغيل من هذه المساعدات لا يتجاوز ٦,٠٪.
 ٤. تزايد هجرة أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى الخارج، الأمر الذي يقلص من إقامة مشاريع ذات مدلول على صعيد خلق فرص عمل، وتوليد الدخل، كما لوحظ تنامي الهجرة الداخلية، وتركز اتجاهها نحو وسط الضفة الغربية وتحديداً منطقة رام الله.
 ٥. اتساع ظاهرة الفقر بمستوياتها المختلفة، واتساع وعميق الاستقطاب الاجتماعي، وتقلص كبير للطبقة الوسطى، حيث تشير الإحصائيات بأن قرابة ٨٠٪ من الأسر الفلسطينية، أصبح دخلها أقل من ٣,٠٠٠ شيكل شهرياً (٦٠٠ دولار).
 ٦. تراجع كبير في قدرة السكان الفلسطينيين للحصول على الخدمات المختلفة، وتحديداً الخدمات الصحية، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمراض المختلفة.
 ٧. تزايد نسب الفساد والمحسوبية والعشائرية، وتزايد ظواهر العنف والسرقة، وانتشار الأمراض النفسية والعصبية، واتساع اتجاهات التطرف الديني والعشائري.
 ٨. اتساع ظواهر التسبب في أوساط الشباب، وتنامي جذابهم نحو منظومة القيم الاستهلاكية والتركزة في المدن، وتراجع واضح في ميولهم نحو العمل الإنتاجي.
- وفي أجواء كل ما سبق من خديات، ندخل العام ٢٠٠٤، مستلهمين من الحزن الكفاحي والإبداعي لشعبنا القدر والإحساس العالي بالمسؤولية العامة، والعمل الدعوب والثابر لمواجهة هذه التحديات، وتعزيز صمود شعبنا وارتباطه بأرضه عنوان وجوده وكرامته وانتمائه.

الأوضاع الداخلية

حاز عام ٢٠٠٣ على تغييرات جوهرية في البنية الداخلية للمؤسسة. كان هدفها الحفاظ على ديمومة عمل المؤسسة وتقديم خدماتها بالشكل المطلوب وكما تعودت أن تقدم دائما، فقد تم عقد اجتماع للهيئة العامة والذي انبثق عنه انتخاب مجلس إدارة جديد مكون من ١٣ عضو من ضمنهم خمس نساء، لتشكل المرأة ما نسبته ٣٨٪ بزيادة ملحوظة عن السنوات السابقة، حيث تم اختيار الأعضاء ليكون هناك تمثيل واضح في جميع محافظات الضفة الغربية وغزة. واتخذت الهيئة العامة مجموعة من القرارات المهمة على الصعيد التنظيمي الداخلي، حيث تم إقرار النظامين المالي والإداري لفترة تجريبية حتى نهاية عام ٢٠٠٣. وأعاد مجلس الإدارة الجديد انتخاب النائبة راوية الشوا كرئيس لمجلس إدارة المؤسسة للمرة الثانية وعصام العاروري كنائب جديد للرئيس، وانتخبت الهيئة العامة للمؤسسة لجنة لفحص العضوية مكونة من ستة أعضاء من الهيئة العامة مهمتهم فحص وزيادة العضوية حتى المائة عضو، كذلك انتخاب لجنة رقابة مكونة من ثلاثة أعضاء.

طراً عدة تغييرات على الكادر الوظيفي داخل المؤسسة جاءت لتوازي وضع المؤسسة وحجم المشاريع التي تقدمها فزاد عدد الموظفين ليصل إلى ١٦٠ موظف منهم ٦١ امرأة بنسبة (٣٨٪) و ٩٩ رجل بنسبة (٦٢٪) إلى جانب ١٧ موظف على برامج أو مشاريع برواتب جزئية.

واتخذ مجلس مدراء المؤسسة مجموعة من التجديدات أهمها زيادة أعضاء المجلس بأربعة مدراء جدد لكل من الدائرة الإدارية، الشباب، المزارعين، والتكافل الاجتماعي واستحداث دائرة لأصدقاء الإغاثة (الجمعية المدني)، كذلك تعيين مديراً جديدا لفرع الإغاثة في قلقيلية وسلفيت، وتم اعتماد هيكلية إدارية جديدة بعد مصادقة مجلس الإدارة عليها حيث بدأ العمل بها مع بداية عام ٢٠٠٤، حيث تميزت هذه الهيكلية بلامركزية العمل بحيث تم إعادة توزيع المهام من خلال تعيين نائبين للمدير العام أحدهما في الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة، وتعيين مديراً للتطوير والرقابة الداخلية، ودمج فروع الإغاثة البالغ عددها في الضفة الغربية ١٠ فروع مع الدائرة الإدارية و ٣ فروع قطاع غزة مع نائب المدير العام في غزة الأمر الذي ساهم في تسهيل عمل ومهام المدير العام للمؤسسة.

نتيجة لزيادة ضغط العمل خاصة في ظل الظروف السياسية الصعبة وبناء جدار الفصل العنصري كان لا بد من وجود برنامج صحي نفسي داخل المؤسسة لمساعدة الموظفين والمتطوعين، وتحفيزهم على تأدية عملهم بالشكل المطلوب والصحيح وما يتناسب مع أوضاعهم المختلفة، فتم تصميم برنامج صحي نفسي ضم خبير في الصحة النفسية، وكان من أبرز أهداف البرنامج مساعدة ودعم وتمكين الكادر والتخفيف من الأعباء النفسية، وتفعيل التواصل بين الموظفين في المواقع المختلفة من خلال مجموعة من ورش العمل واللقاءات التي تركزت على إكساب الموظفين مهارات في التكيف والبقاء والتعبير عن المشاعر ومهارات أساسية للدعم النفسي.

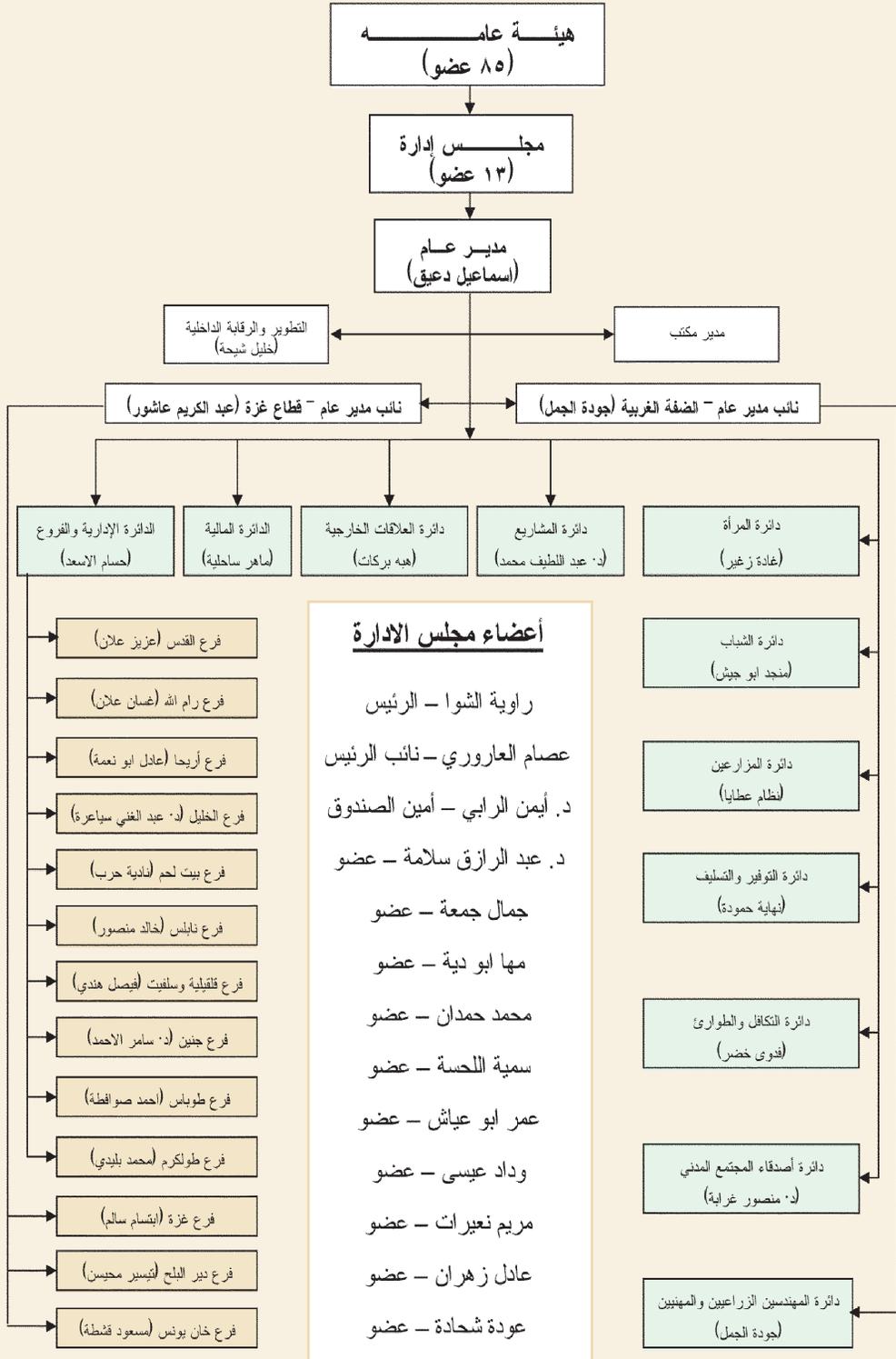
جددت الإغاثة صفحاتها الإلكترونية لما لها أهمية في الوصول إلى أكبر عدد من الجمهور والاتصال بالعالم الخارجي وتقديم المعلومات أولاً بأول عن نشاطات وخدمات المؤسسة المختلفة، وطورت المؤسسة شبكة اتصالات داخلية بين الموظفين لتسهيل التواصل بينهم في القرى والمحافظات المختلفة، ولتسهيل مهام الكادر أيضا تم تجهيز مكاتب الإغاثة وفروعها بمجموعة من الاحتياجات من أثاث، معدات، مكاتب، أجهزة كمبيوتر، وأجهزة متخصصة.

إلى جانب ذلك ركزت المؤسسة عام ٢٠٠٣ على زيادة كفاءة موظفيها من خلال تدريب الكادر الذي يعكس تخصصات مختلفة فتم عقد عدة دورات حول التخطيط والإدارة وكتابة المشاريع وإدارتها، إضافة إلى المشاركة في دورات متخصصة في دول أوروبية وعربية مختلفة، حيث أصبح هناك كادر متخصص وملم في أمور مختلفة، فكان هناك مجموعة من المهندسين الزراعيين، المحاسبين والإداريين، المتخصصين في اللغات، مهندسي الكمبيوتر والإلكترونيات، والإعلاميين، ليقدّموا دورهم على أكمل وجه من خلال تنفيذ النشاطات والفعاليات المختلفة.



هذا وخضعت المؤسسة لمجموعة من التقييمات عام ٢٠٠٣ على مستويين الأول من قبل المؤسسات المانحة والممولة للمؤسسة وذلك للوقوف على طبيعة المشاريع وتنفيذها بدقة وشفافية بما يتناسب مع أهدافها التنموية المختلفة والوصول إلى أكبر قدر ممكن من المستفيدين، والثاني من قبل مجلس المدراء للموظفين أنفسهم، حيث ساهمت هذه التقييمات في تعزيز مصداقية وموضوعية المؤسسة على المستويين الداخلي والخارجي وفتح آفاق جديدة للعمل خلال العام ٢٠٠٤.

الهيكلية التنظيمية الجديدة للمؤسسة لعام ٢٠٠٤



العلاقة مع المؤسسات

كان عام ٢٠٠٣ حافلا بالتغيرات والتحديات التي واجهت المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمنظمات الأهلية بشكل خاص. مع شراسة الحملة الإسرائيلية العسكرية وتقطيع أوصال الوطن. كان لا بد للإغاثة الزراعية بصفتها من المؤسسات الأهلية الرئيسية في أن تسارع وبمرونة عالية بإعادة ترتيب الأولويات المطلوبة بما يتناسب مع الاحتياجات في المجتمع الفلسطيني. فقد قامت الإغاثة بالعمل مع الجهات والمؤسسات المختلفة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي للتخفيف من نتائج هذه التطورات المتسارعة.

استمرت الإغاثة الزراعية عام ٢٠٠٣ ورغم الظروف المحيطة. وكذلك عدم ترشح المؤسسة لانتخابات اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لإتاحة الفرصة أمام المؤسسات الأخرى للترشح والعمل وعدم اقتصره على مجموعة من المؤسسات. بتنفيذ أنشطتها المختلفة لدعم عمل الشبكة بالاستناد إلى رؤيتها ورسالتها الوطنية و التنمية ودورها في البناء الديمقراطي.

وتميز دور جمعية التنمية الزراعية باستمرار دعم القضايا العامة ذات التأثير العام على المجتمع مثل القوانين والسياسات العامة التي نوقشت في المجلس التشريعي أو التأثير في بعض المواقف التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني والمنظمات الأهلية خلال الفترة الماضية مثل موضوع وثيقة الإرهاب. موضوع الإصلاح الفلسطيني وبناء دولة المؤسسات، صندوق التعويضات والكوارث، سياسات الإقراض، وصندوق دعم المؤسسات القاعدية. حيث تم عقد (٣) اجتماعات للهيئة العامة. وأكثر من (٢٠) اجتماع للجان المنبثقة عن الهيئة العامة لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO) العام المنصرم. وقد شاركت الإغاثة بفعاليات (١٥) لجنة مشكلة من قبل الشبكة كما نلاحظ من الجدول التالي:

#	الهيئة	المؤسسات الأخرى من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO))
١	اللجنة الإعلامية للحق العمل الأهلي	عدة مؤسسات ومن بينها الإغاثة الزراعية
٢	لجنة المشروع الفرنسي لدعم المؤسسات الأهلية CD/FSD	الإغاثة الزراعية. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
٣	لجنة المعلومات (مساعدات إنسانية)	الإغاثة الزراعية. الإغاثة الطبية
٤	المركز الفلسطيني	الإغاثة الزراعية بالإضافة لعدة مؤسسات
٥	لجنة البناء (الإصلاح. المجتمع المدني)	الإغاثة الطبية. الإغاثة الزراعية. مؤسسة الضمير
٦	لجنة القدس	عدة مؤسسات بالإضافة إلى الإغاثة الزراعية
٧	وفود التضامن والحماية الدولية (GIPP))	عدة مؤسسات والإغاثة الزراعية وأعضاء مجلس تشريعي
٨	جمع التعاون+البنك الدولي	الإغاثة الزراعية. الإغاثة الطبية. مركز بيسان
٩	لجنة مقاومة الجدار - من خلال شبكة المنظمات البيئية	شبكة المؤسسات البيئية
١٠	بنيان - عمان - فريدريش ناومان	الإغاثة الزراعية. مركز بيسان
١١	لجنة التشغيل (وزارة العمل)	الإغاثة الزراعية

#	الهيئة	المؤسسات الأخرى من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PANGO))
١٢	لجنة تعديل قانون الانتخابات	الإغاثة الزراعية، مؤسسات (داخل وخارج الشبكة)
١٣	لجنة المؤسسات الأهلية للرقابة على الانتخابات	الإغاثة الزراعية وغيرها المؤسسات
١٤	اللجنة الاستشارية لمشروع جمع التعاون - البنك الدولي	الإغاثة الزراعية - قطاع غزة كـممثل عن مؤسسات المجتمع المدني

وقد برز دور الإغاثة في محاور العمل الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني من خلال المساهمة في النشاط الوطني العام، العمل على تطوير العلاقات مع المؤسسات الأجنبية العاملة في فلسطين من خلال جمع (AIDA)، تمويل العديد من البرامج والمشاريع الإغاثية، تعزيز البناء الديمقراطي الداخلي والإصلاح والضغط باتجاه تطبيق قانون الجمعيات الأهلية للعام ٢٠٠٠، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات والأطر الأهلية محلياً وإقليمياً ودولياً.

واستمرت المؤسسة بنشاطاتها الفعالة ضمن شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية التي تضم في عضويتها ٦ مؤسسات فلسطينية. ولعبت هذه الشبكة دوراً بارزاً في حملة مقاومة جدار الفصل العنصري ومتابعة بعض القضايا البيئية.

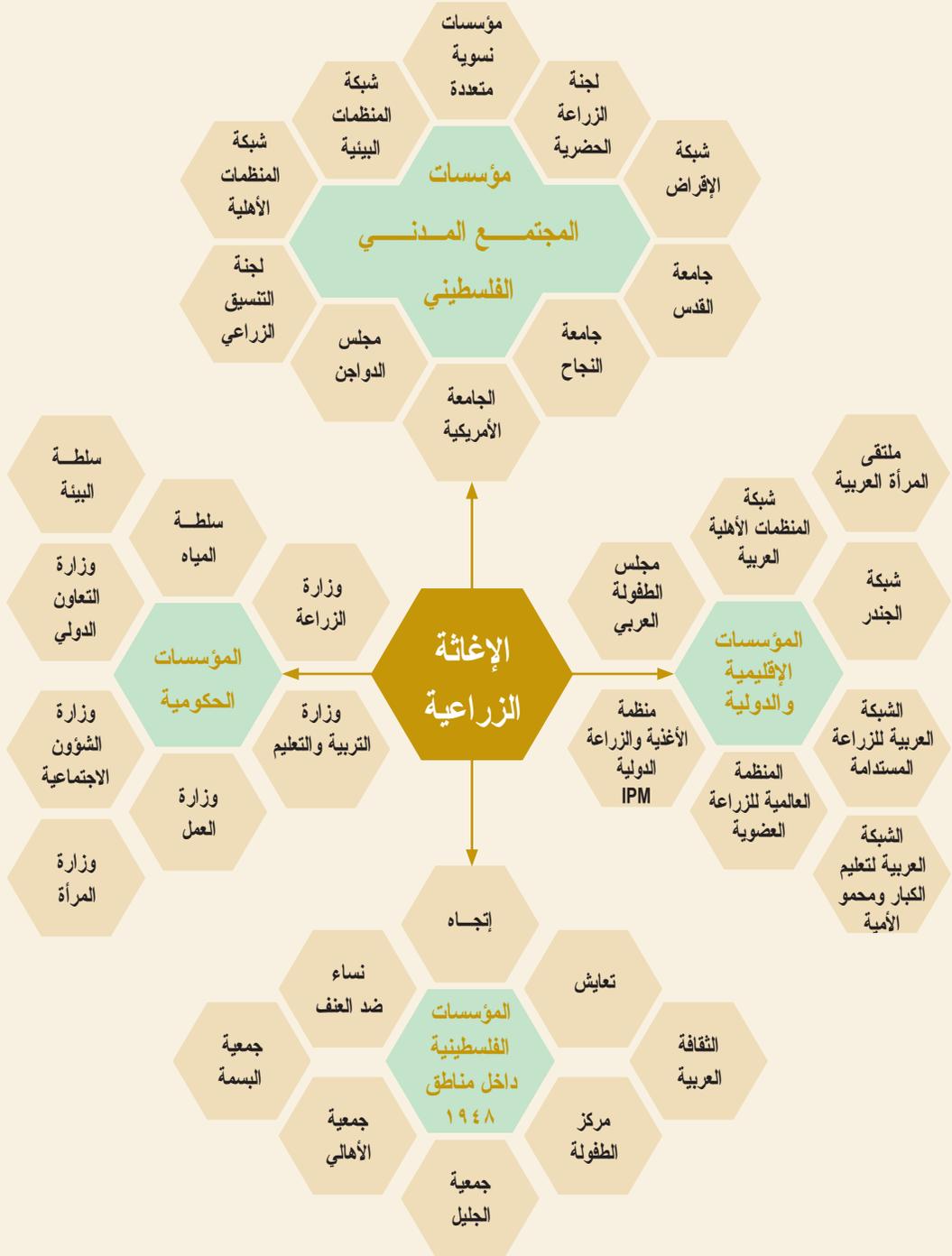
شهد العام ٢٠٠٣ استقراراً في العلاقة المهنية بين وزارة الزراعة والإغاثة الزراعية، بعد أن تأثرت المشاريع التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع المؤسسات الأهلية سلباً نتيجة الإجراءات التعسفية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وكان من أبرز النشاطات المنفذة بالتعاون مع الوزارة عقد اجتماعات لجنة التنسيق الزراعي بصورة متقطعة بسبب الظروف الصعبة، والتنسيق في المناطق المختلفة لتحويل بعض المشاريع للمناطق المتأثرة بجدار الفصل الاستيطاني، الاستمرار بتنفيذ مشروع البنك الإسلامي للتنمية - صندوق الأقصى بشراكة ما بين وزارة الزراعة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وبرنامج خلق فرص عمل في قطاع غزة.

وحافظت الإغاثة الزراعية على علاقتها المميزة بالمؤسسات داخل مناطق الخط الأخضر، فإلى جانب علاقتها مع اتجاه جمعية الأهالي، جمعية الجليل، وجمعية الثقافة العربية في الناصرة، كان هناك أيضاً علاقة مميزة مع جمعيات وجهات فلسطينية أخرى مثل لجنة الإغاثة النصاروية، جمعية نساء ضد العنف، اللجنة الشعبية في يافا، اللجنة الشعبية في طمرة، جمعية عدن، جمعية البسمة، مركز الطفولة، تعايش والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة والذين ساهموا في جمع التبرعات لمساعدة المواطنين الفلسطينيين المتضررين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان لكافة هذه النشاطات الأثر الكبير في إجاح نشاطات الإغاثة الزراعية واستجابتها لظروف الطوارئ في الوقت المناسب وتدعيم تبادل الخبرات والمعلومات والتطور المهني في الاتجاهين.

ولعبت المؤسسة دوراً فعالاً في علاقاتها الإقليمية والدولية من خلال المحافظة على دورها كمنسق للشبكة العربية للزراعة المستدامة (ANSAD) والتي تضم في عضويتها مجموعة من الدول العربية (فلسطين، مصر، اليمن، سوريا، الأردن، المغرب، موريتانيا، تونس)، والعضوية في شبكة المنظمات الأهلية العربية والتي أسست في القاهرة في عام ١٩٩٧، كذلك الاشتراك في المنظمة العالمية للزراعة العضوية - ألمانيا IFOAM، وشبكة الجندر العالمية التي تدعمها مؤسسة Novib الهولندية.

لقد تميز دور الإغاثة في عضوية هذه المؤسسات إما من خلال نشاطها المكثف لإجاح عمل هذه الشبكات أو من خلال التجارب والخبرات التي تميزت بها الإغاثة الزراعية عبر عملها طوال العشرين سنة الماضية ولقد تأكدت أن تجربتها يمكن تعميمها والاستفادة منها في عدة بلدان خاصة الإقليمية العربية واستفادت بالقدر ذاته من هذه العلاقات واستطاعت أن تطبق جزء من هذه الخبرات على المستوى الفلسطيني وخاصة في مجال الزراعة العضوية والجندر.

شبكة العلاقات مع المؤسسات



أبرز الإنجازات

أولاً: أبرز الإنجازات بالأرقام

١. استصلاح ١٤٦ دونماً من الأراضي الزراعية الفلسطينية في ١١ موقعاً مهدد بالاستيطان.
٢. شق وتأهيل ١٠٨ طرق زراعية بطول ٢٧٤ كم سهلت وصول ٥,١٤٥ عائلة زراعية إلى ١٠,٢٠٠ دونم من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى استخدامها من قبل الجمهور العام كطرق بديلة.
٣. إنشاء ٣٤٠ بئراً لجمع مياه الأمطار وترميم ١٢ بئراً لتوفير ٣٧,٤٥٣ متر مكعب من المياه.
٤. توزيع بذور وأشتال لزراعة ١٨٥٥ دونماً لإفادة ٦٣٧ مزارعاً.
٥. توزيع ١٦,٢٨٨ طن من المواد الغذائية بقيمة ٦,٦ مليون دولار على ٣١,٧٥٠ عائلة فلسطينية.
٦. توفير ٣٩,٧٤٢ يوم عمل ل ٣,٦٨٠ عامل من العمال الفلسطينيين العاطلين عن العمل.
٧. تنفيذ ١٤ حملة تطوعية محلية ودولية بمشاركة ٣,٢٠٠ متطوع.
٨. إنشاء ٧ مراكز شبابية ريفية تنموية لخدمة ٧٠٠ شاب فلسطيني.
٩. إنشاء ٢٥٢ حديقة منزلية لخدمة النساء الريفيات.
١٠. تسويق ٣٥٠ طناً من المنتجات الزراعية المصنعة لخدمة ١,١٥٠ مزارعاً فلسطينياً، وفتح أسواق جديدة في أوروبا وأمريكا وكندا.
١١. تدريب ٩٧ مهندسة ومهندساً زراعياً حديثي التخرج.
١٢. مساعدة خمس جمعيات توفير وتسليف للحصول على الترخيص الرسمي وتقديم الدعم اللوجستي لصالح ٨٢ مجموعة وتوزيع ٩٤٠ قرصاً لصالح النساء.
١٣. بناء ١٢٨ جمعاً ريفياً جديداً (١٩) جمع توفير وتسليف، ٢٥ جمعاً نسوياً، ٣٥ جمعاً شبابياً، ٤٩ جمعاً زراعياً). ليلعب عدد التجمعات عام ٢٠٠٣ (٥٨٩) جمعاً قاعدياً.

ثانياً: أبرز البرامج والأنشطة

دأبت المؤسسة على التجديد والتطوير المستمر في ابتكار البرامج والأنشطة النابعة من احتياجات المجتمع الفلسطيني والفئات المستهدفة، وتلبية لتلك الحاجات وبعد أن تم عمل دراسة احتياجات ل ٤٦١ جمع في الضفة والقطاع تم تبني العمل بالبرامج والأنشطة التالية:

١. مواجهة جدار الفصل العنصري

مع تسارع العمل في بناء جدار الفصل العنصري شرعت الإغاثة الزراعية كأول مؤسسة وكعادتها بالوصول إلى المزارعين الفلسطينيين الذين استهدف الجدار أراضيهم الزراعية في محافظات الشمال (جنين، طولكرم، قلقيلية)، وذلك للوقوف على آخر التطورات التي حلت بأراضيهم، ومزروعاتهم ومنشأتهم من جهة، والعمل على تحديد احتياجاتهم وتقديم يد العون والمساعدة لهم من جهة أخرى.

كما وبادرت الإغاثة من جهتها بالانصال بعدد من المؤسسات الأخرى، التي تُعنى بالقطاع الزراعي، لحنها والتنسيق معها للوقوف إلى جانب هذا القطاع، والعمل على مساعدة المناطق والقرى المتضررة جراء الجدار عبر مجموعة من البرامج والنشاطات المختلفة.



لقد استهدف الجدار كافة الأراضي الزراعية والأراضي المرشحة للتطوير الزراعي، بالإضافة إلى عزل أعداد كبيرة من آبار المياه، والتي بلغت في المرحلة الأولى في المحافظات الشمالية (٣٥) بئراً وتدمير حوالي (٣٥) كم من شبكات المياه، والمشكلة الأكبر أن معظم مساحة الحوض المائي الغربي والحوض المائي الشرقي ستقع ما بين الجدار والخط الأخضر في حال الانتهاء من بناء الجدار، ما يحول دون إمكانية وضع استراتيجية لكيفية استثمار مياهنا الجوفية استثماراً أمثل، علاوةً على أن الجدار الشرقي المهادي لنهر الأردن سيحرمنا من حقوقنا في مياه نهر الأردن والبالغة (١٠٠) مليون كوب، وإذا تعمقنا بحجم الجرائم التي حصلت على الأرض جزاء إقامة الجدار، نجد أن هناك عدداً من التجمعات السكانية الفلسطينية تقع ما بين الجدار والخط الأخضر، وهناك قرى تقع بين ما يسمى بالجدار المزدوج كقرية (بدرس، ورنيس وغيرها)، وهناك قرى خسرت جزء أو كل أراضيها بالجدار.

حددت الإغاثة الزراعية احتياجات المزارعين المتضررين خاصة فيما يهدف إلى حماية الأراضي الزراعية التي يعزلها الجدار عن أصحابها، فكان همها الأول العمل على إيصال المياه لأكثر مساحة ممكنة من الأراضي التي تقع خلف الجدار، كذلك توفير الأمن الغذائي للعائلات الريفية المتضررة وتوفير فرص عمل للمزارعين من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وشق الطرق بمحاذاة الجدار إضافة إلى العديد من الخدمات التي قدمت إلى المزارعين والتي ساعدتهم وتساعدتهم في معركتهم بالصمود والبقاء بأرضهم، فكان من أبرز الخدمات والنشاطات التي نفذتها الإغاثة الزراعية بهذا الصدد على النحو التالي:

- مد ١٧ كم من شبكات الري الرئيسية وترميم ١٢ كم لإيصال المياه لأكثر من ٤,٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية المعزولة خلف الجدار في عشر قرى فلسطينية في منطقتي طولكرم وقلقيلية وخدمة ١,٠٠٠ مزارع.
- توزيع ٣٦٥ خزاناً بلاستيكياً سعة ٥,٠٠٠ لتر لجمع مياه الأمطار لمساعدة ٣٦٥ عائلة.
- إنشاء ١٥ بئراً لجمع مياه الأمطار لخدمة ١٥ عائلة.
- توزيع ٤٥ خزاناً معدنياً بسعة ٢٥٠ كوب لصالح ٤٥ عائلة.
- استصلاح متكامل ل ٢٢٥ دونماً من الأراضي الزراعية لخدمة ٢٢ مزارعاً في ٣ قرى في منطقتي جنين وطولكرم.

- توزيع ٤٤,٥٠٠ شتلة على ٤٣٠ مزارعاً في ١٦ قرية من القرى المتضررة من الجدار في جنين، قلقيلية، طولكرم والقدس.
- شق وتأهيل ٣٥ كم من الطرق الزراعية لخدمة ٤٩٧ مزارعاً في ٧ قرى في قلقيلية وطولكرم.
- تطوير ٩٠ حديقة منزلية لخدمة ٩٠ عائلة ريفية في ١٠ قرى في مناطق قلقيلية، طولكرم، جنين.
- توزيع دجاج وأشتال لخدمة ١٠٠٠ عائلة في ٩ قرى من محافظة طولكرم.
- تسويق ٢٧٠ طناً من المنتجات الزراعية المصنعة لخدمة ٩٨٠ مزارعاً من المتضررين.

ونفذت المؤسسة إلى جانب ذلك مجموعة من النشاطات والفعاليات الجماهيرية فبادرت وبالتعاون مع المؤسسات الأعضاء في شبكة المنظمات البيئية إلى افتتاح مكتبين في كل من جيوس- قلقيلية، وصيدا- طولكرم لرصد الانتهاكات والأضرار التي يتعرض لها المزارعون هناك، وساهمت المؤسسة بتشكيل العديد من اللجان الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري كان أهمها لجنة نساء ضد الجدار والتي قامت بدورها بتنظيم العديد من المسيرات والنشاطات الاحتجاجية المناهضة لجدار الفصل العنصري، علاوة على المتابعات القانونية وتفريغ العديد من المحامين للعمل بهذا الصدد.

وستستمر الإغاثة الزراعية خلال عام ٢٠٠٤ بالعمل على دعم العائلات الزراعية المتضررة من جدار الفصل العنصري في غالبية محافظات الوطن في محاولة للتخفيف عن هؤلاء المزارعين بهدف تعزيز صمودهم بأراضيهم الزراعية التي لحق الدمار بها.

٢. التكافل الاجتماعي والطوارئ

للمساهمة في التخفيف من حدة الفقر خاصة في ظل ارتفاع عدد ونسبة الفقراء في الريف الفلسطيني نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة والحصار الإسرائيلي المشدد وارتفاع نسبة البطالة خاصة بعد البدء ببناء جدار الفصل العنصري عملت دائرة التكافل الاجتماعي والطوارئ في الإغاثة الزراعية على مساعدة العديد من المزارعين الفلسطينيين رجالاً ونساءً من خلال مجموعة من البرامج والنشاطات التي وفرت مئات فرص العمل للعمال الفلسطينيين العاطلين عن العمل، وتخصيص الجزء الأكبر من عملهم لخدمة الصالح العام في تطوير البنية التحتية.

أبت الإغاثة الزراعية أن تنفذ مشاريع التكافل الاجتماعي بالطرق التقليدية المتبعة والمكرسة منذ عشرات السنين وهي توزيع المساعدات كمؤن وحولتها إلى مشاريع تنمية نوعية هدفها الأساسي دعم وتحفيز العمال والمزارعين المستفيدين للعودة إلى أراضيهم الزراعية والحفاظة عليها من المصادرة. كما واستهدفت الدائرة في نشاطاتها مجموعة من النساء الريفيات المعيلات لأسرهن خاصة أن المرأة الفلسطينية أصبحت تساهم في توفير الجزء الأكبر من الأمن الغذائي لأفراد عائلتها بعد إغلاق إسرائيل سوق العمل أمام العمال الفلسطينيين وارتفاع نسبة البطالة.

وكان من أبرز المشاريع التي عملت عليها دائرة التكافل الاجتماعي والطوارئ في الإغاثة الزراعية مشروع العمل مقابل الغذاء الممول من برنامج الغذاء العالمي (WFP) تم من خلاله توزيع ١٦,٢٨٨ طناً من المواد الغذائية بقيمة ٦,٥١٥,٢٠٠ دولار استفاد منها ٣١,٧٥٠ عائلة فلسطينية، علماً بأن الإغاثة الزراعية ضاعفت من حجم مستفيديها خاصة أنها استهدفت خلال عام ٢٠٠٣ القرى المتضررة من جدار الفصل العنصري في أربع محافظات جنين، طولكرم، قلقيلية، وسلفيت. كذلك مشاريع الحقيبة المدرسية، تبني الأسر الفقيرة والطلاب.

كانت أبرز مجالات العمل في المشروع بناء غرف صفية في المدارس، وحدات صحية ومقاصف وحدائق مدرسية، تطوير مرافق عامة أنثوية (طولكرم، بيت زما، سبسطية)، بناء جدران استنادية للمحافظة على التربة من الانجراف، تطوير حدائق منزلية لتوفير الأمن الغذائي، ترميم أماكن عامة وقنوات الري، تدريب النساء على التصنيع الغذائي لفائض الإنتاج الزراعي وعليه فقد بلغ مجموع أيام العمل بالمشروع تقريبا ٩٥٢ ألف يوم عمل وبقيمة حوالي سبعة مليون دولار وكانت المساهمة المجتمعية من مواد وأدوات تقدر بحوالي ثلاثة ملايين دولار.



كما وعملت الإغاثة في هذا السياق على تطوير العلاقة مع المؤسسات الفلسطينية داخل الخط الأخضر من خلال التنسيق مع ١٢ مؤسسة وذلك لتنظيم حملات التضامن ومساعدة المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت قيمة المساعدات المقدمة العينية حوالي مائتي الف دولار، وقد تميزت بتوقيتها المناسب وتلبيتها لحاجات العائلات الأكثر تضرراً.

وكان هناك دور بارز للجان والمتطوعين الذين ساهموا في تنفيذ نشاطات دائرة التكافل الاجتماعي حيث بلغ عددهم ٢٧٤ لجنة و ٢,٢٦٠ متطوعاً في كافة محافظات الوطن والذين نفذوا بدورهم ١١٣,٠٠٠ يوم عمل تطوعي بقيمة ٢٧٣,٧٢٠ دولار إلى جانب أيام العمل المنفذة من قبل العمال والعاملات في مشروع العمل مقابل الغذاء.

بالرغم من النجاحات التي حققها مشروع الغذاء مقابل العمل على المستوى الوطني إلا أنه قد واجهتنا العديد من المشاكل والتمثلة في:

- قلة خبرة وتجربة اللجان الشعبية التي اشرفت على تنفيذ المشروع وبالتالي التجاوز أحياناً لأدلة العمل.
- كثرة التدخلات من القيادات المنفذة سياسياً وعشائرياً وتقليدياً.
- اتساع حجم التوزيع الى ٢٧٤ موقعاً وصعوبة عمل برامج تدريبية وتطويرية للجان.
- اعتماد المواطنين الحصول على المساعدات (الغذاء) بدون مقابل (عمل).

٣. أصدقاء المجتمع المدني

لضمان استمرارية المؤسسة وتوسيع تأثيرها على السياسات المحلية والإجراءات والقوانين، لا بد لنا من تجميع وتنظيم جهود الأصدقاء، من خلال فتح قنوات اتصال وتشبيك مع هيئات وفعاليات وشخصيات مؤثرة في المجتمع المحلي وذات مصداقية للمساهمة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي. وكذلك التعرف على وجهات نظر الجمهور الفلسطيني بخصوص عمل المؤسسة إضافة إلى المساعدة في إعداد الدراسات والبحوث ومقترحات المشاريع التي تعبر عن احتياجات الفئات المستهدفة. وقد جُلّي ذلك بالإجازات التالية:

- تشكيل (١٣) لجنة لأصدقاء المجتمع المدني تضم في عضويتها حوالي (٢٠٠) عضو من الشخصيات المؤثرة في المجتمع المحلي.
- المشاركة في تشكيل (١٣) لجنة عمل وطني في مجالات الطوارئ والإصلاح في مختلف المناطق.
- المشاركة الفعالة في جنتين تخصص العملية الانتخابية على مستوى الوطن.
- تبني أكثر من (١٥) قضية تخص النساء والمزارعين والطلاب والأسرى والدفاع عنهم.
- مساهمة الأصدقاء في عملية التخطيط ومراقبة أنشطة وبرامج المؤسسة وتقديم أكثر من (٢٠) ملاحظة حول المشاريع في مختلف المناطق.
- تدريب كادر المؤسسة في مجالات المجتمع المدني لتعزيز هذه المفاهيم وذلك بعقد (٥) دورات تدريبية
- تحسین سمعة المؤسسة في الأوساط الرسمية والأهلية والشعبية، حيث يتم مشاركتها في معظم فعاليات هذه الأوساط.

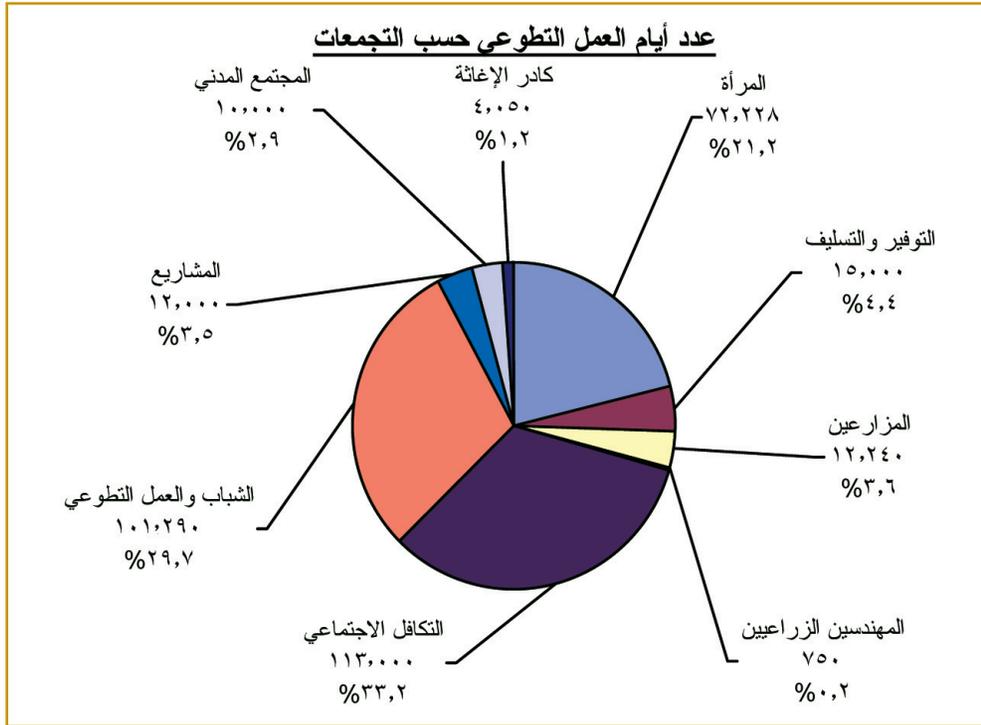
٤. العمل التطوعي

بأخذ متطوعو الإغاثة الزراعية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة على عاتقهم تنفيذ مجموعة من النشاطات والحملات التطوعية في إطار هدف المؤسسة لتطوير قدرات وبناء مجموعات العمل التطوعي في فلسطين وتطوير العمل التطوعي التنموي لصالح الريف الفلسطيني.

وهناك أهمية كبيرة لهؤلاء المتطوعين برزت خلال الفترة الأخيرة وبالأخص عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، الذين أبدعوا في المساهمة الفعالة في تنفيذ النشاطات والمشاريع المخطط لها بالإضافة إلى العمل في مشاريع الطوارئ المختلفة.

وكان لنشاطات المتطوعين في المؤسسة أثر واضح على حياة المجتمع الفلسطيني وإعادة مفهوم العونة لدى الريف الفلسطيني، وعملت على الاستفادة من الطاقات المختلفة من خلال التنسيق والتشبيك بين اللجان التطوعية الموجودة في الريف الفلسطيني بشكل أساسي والأماكن الأخرى من مدينة ومخيم. كذلك أثرت النشاطات التطوعية في المؤسسة على البيت في الريف الفلسطيني من خلال إبراز قادة متطوعين في مجالات التدريب وورش الاهتمام بالبيئة والحفاظة عليها بالإضافة إلى الأنشطة البيئية المختلفة.

فالعامل التطوعي يحظى باهتمام خاص من قبل الإغاثة الزراعية وتجمعاتها خاصة أنها تأسست كإطار متخصص داخل الحركة التطوعية في فلسطين بهدف الاستفادة من طاقات المتطوعين في حقول اختصاصهم، ويعتبر العمل التطوعي الركيزة الأساسية في مشاركة ومساهمة الفئات المستهدفة في تنفيذ مشاريع في المؤسسة على النحو التالي:



من الملاحظ بالمقارنة مع السنوات السابقة المحافظة على عدد المتطوعين والمتطوعات مع زيادة ملحوظة في عدد أيام العطاء من قبل هؤلاء المتطوعين. حيث بلغ عدد المتطوعين في مختلف المناطق الفلسطينية حتى الآن حوالي ٧,٠٠٠ متطوع والذين نفذوا بدورهم خلال عام ٢٠٠٣ ما نسبته ٥٠٪ من الأنشطة والمشاريع المختلفة من خلال تقديم ٣٤٠ ألف يوم عمل تقريبا بقيمة ما يعادل ٣,٥ مليون دولار. وهذا ما يعادل ضعفي العمل المدفوع في المؤسسة.

كان لقسم الإعلام هدف واضح للسعي وراءه. وهو العمل من خلال الهدف العام للمؤسسة بالمساهمة في التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة وذلك من خلال إظهار نشاطات الإغاثة ومشاريعها ضمن مفهوم اقتصادي اجتماعي ومنظور وطني. ونتيجة لإيمان المؤسسة بأهمية وجود إعلام تنموي كأداة للضغط والمناصرة وعنصر أساسي لبناء قدرات التجمعات الريفية تبنت الدائرة مجموعة من الأهداف هي مناصرة قضايا الشباب والمرأة في الريف الفلسطيني. نقل تجارب وخبرات المؤسسة، إعلام المؤسسات والشخصيات المعنية بأنشطة وميادين عمل المؤسسة سواء محلية أو خارجية وصناع القرار وأصدقاء الإغاثة الزراعية.

وكان هناك مجموعة من النشاطات لتحقيق هذه الأهداف كان أبرزها:

- رصد الانتهاكات الإسرائيلية ضد القطاع الزراعي الفلسطيني من خلع أشجار ومصادرة أراضي (الجدار الفاصل)، تهميش دور الشباب والحركة التطوعية، فائض إنتاج زيت الزيتون، دور المرأة الريفية في عملية التغيير الاجتماعي، البطالة المرتفعة، نقص مياه الشرب والري.
- التشبيك مع وسائل الإعلام المحلية المختلفة من صحف وتلفزيونات وإذاعات محلية من خلال نشر ٢٥٠ تقريراً وخبراً صحفياً حول نشاطات الإغاثة المختلفة، إعداد ٧٠ حلقة من برنامج إذاعي إرشادي، و٣٧ حلقة إذاعية مختلفة، و١٥ حلقة تلفزيونية، إنتاج وبث ١٢ ومضات دعائية إذاعية وتلفزيونية.
- نقل معاناة المزارعين الفلسطينيين إلى الخارج من خلال مرافقة عشرين وفداً أجنبياً من الوفود الأجنبية بجولات ميدانية لمواقع جدار الفصل العنصري وتوثيق اسم الإغاثة الزراعية في ثلاثة أفلام وثائقية أوروبية.
- تنظيم الفعاليات والنشاطات الجماهيرية المختلفة تمثلت في تنظيم مسيرة جماهيرية حاشدة في الضفة الغربية والقطاع احتجاجاً على انتهاكات الاحتلال المختلفة إلى جانب تنظيم معرضي صور حول جدار الفصل العنصري، وعقد ثلاثة مؤتمرات صحفية.
- إصدار مجموعة من النشرات تمثلت بخمسة أعداد من مجلة المزارع، ونشرتين إحصائيتين حول الدمار الذي لحق بالقطاع الزراعي.

بالرغم من كافة هذه النشاطات إلا أن قسم الإعلام لم يستطع من عكس صورة عمل المؤسسة بالشكل الكافي في الإعلام المحلي والخارجي وهذا ما يتطلب العمل عليه مستقبلاً.

الإجازات حسب الأهداف الإستراتيجية والمرحلية

الهدف الأول: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي

١. تشجيع المزارعين على تطبيق أساليب وتقنيات زراعية بيئية والترويج للمنتجات الزراعية الآمنة

استطاع فريق عمل دائرة المهندسين الزراعيين من المرشدين والتنمويين، إنجاز مجموعة من النشاطات ضمن الخطة السنوية للعام ٢٠٠٣ التي تركزت على دعم ومساعدة المزارعين الفلسطينيين لتطبيق ممارسات بيئية زراعية سليمة وتبعاً للأسس العالمية المتبعة، حيث تم تطبيق العديد من نماذج الزراعة العضوية والمكافحة المتكاملة، وتسويق المنتجات الزراعية الآمنة إضافة إلى تسويق ونشر المعلومات عن هذه المنتجات وعن تجربة الإغاثة الزراعية في هذا المجال على المستوى العالمي والإقليمي.

وسعت الدائرة وبشكل دعوب لتنفيذ هذه النشاطات مواجهة مختلف التحديات والعقبات التي واجهت القطاع الزراعي ومركزة على التنمية المستدامة وتطوير المصادر البشرية وبناء التجمعات الفنية والتخصصية في خدمة المزارع الفلسطيني كما هو موضح بالجدول التالي:

المخرجات		النشاط	
المبررات / الملاحظات	المستفيدين	المنفذ	
حيث تم زيارة بعض المزارعين للأكثر من مرة وذلك بسبب الإغلاق	٦٠٣	٩٢٦	زيارات ميدانية للمزارعين (زيارة)
تنفيذ دورات جديدة بالتعاون مع مؤسسة كير	١٥٠	١٥	دورات تدريبية، مكافحة متكاملة (دورة)
تم إيقاف المشروع لفترة زمنية	٢٢٠	٢٣	دورات زراعة عضوية (دورة)
الحاجة لدورات المبتدئين	١١٨	٧	دورة تربية نحل (دورة)
نتيجة الحصار وصعوبة إجراء ورش عمل	١٢٥	٦	ورش عمل (ورشة)
هناك إقبال كبير من المزارعين	١٢٠	١٢٠	حقول مشاهدة زراعة عضوية (حقول)
هناك نتائج جيدة للعمل	١١٥	٢٢	حقول مشاهدة مكافحة متكاملة (مشاهدة)
توقف المشروع الداعم	٢١	١	مراكز تسويق (مركز)
بحاجة الى تطوير في المستقبل	الاجتمع المحلي	١	المشاركة في حلقات تلفزيونية (حلقة)
زيادة الطلب على الدورات	١٧٠	١٥	تدريب مزارعين في بناء قدرات (دورة)

نجحت هذه النشاطات في تشجيع المزارعين على تطبيق أساليب وتقنيات زراعية بيئية مستدامة فبلغ عدد المزارعين الذين يمارسون الزراعة العضوية ويطبّقون المكافحة المتكاملة أكثر من ٦٠٠ مزارع على مساحة زراعية بلغت ٣,٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية. كما تم إدخال أكثر من ٢٥ نموذجاً عملياً من التطبيقات الزراعية الجديدة للبرنامج بالإضافة إلى تدريب ٢٠ مزارعاً من القياديين البارزين في مجال الزراعة العضوية عبر مجموعة من الدورات وورش العمل التي جمعت أكبر عدد ممكن من المزارعين. وإصدار مادة متقدمة تدريبية في الزراعة العضوية، ومادة أخرى في تطوير وتحسين البذور المحلية، حيث نشرت من خلال الإذاعات المحلية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المزارعين.

٢. تشجيع المزارعين على العودة للعناية بشجرة الزيتون

كان هناك ضرورة لتشجيع المزارعين الفلسطينيين على العناية بشجرة الزيتون لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية لسكان الريف الذين يعتمدون وبشكل أساسي على زيت الزيتون كمصدر للدخل خاصة في ظل إغلاق سوق العمل خارج نطاق الأراضي الفلسطينية وانعدام مصادر الدخل الأخرى.

النشاط	المخرجات	
	المنفذ	المستفيدين / المبررات / الملاحظات
تدريب المزارعين على التقليم	٣ أيام تدريب	٣٠ مزارعاً بحاجة الى تمويل أكبر
نشرات متخصصة	إصدار وتوزيع ١ نشرة	١,٠٠٠ إستيعاب بمجلة المزارع
حقوق مشاهدات زيتون عضوي	١٨ حقلاً	١٨ توقف تمويل المشروع لفترة زمنية

تأثرت برامج الإرشاد الزراعي لقطاع الزيتون بشكل سلبي وملحوظ بسبب الإغلاقات والحصار الذي أدى بدوره إلى صعوبات في عملية التسويق للمنتج وتفاقم مشكلة فائض الإنتاج في زيت الزيتون في فلسطين بانخفاض الأسعار إلى أقل من ٤٥٪ مما أدى إلى انخفاض إقبال المزارعين على العناية بشجرة الزيتون.

٣. توسيع كم ونوع البذور البلدية المحسنة لتغطية جزء من احتياجات المزارعين

أدت الخبرة المتميزة عند المرشدين الزراعيين في الإغاثة الزراعية في مجال تحسين وإنتاج البذور البلدية، ورضا المزارعين عن مواصفات هذه البذور المنتجة، إلى الإستمرار في برنامج توسيع كم ونوع البذور البلدية المحسنة خلال العام ٢٠٠٣ حيث تم الإشراف والمتابعة المباشرة على جميع المراحل المتعلقة في عملية الإنتاج والتحسين للبذور البلدية، وذلك من خلال النشاطات التالية:

المخرجات			التشاط
المبررات / الملاحظات	المستفيدين	المنفذ	
تم تشتيل جزء من كمية البذور وتوزيعها على المستفيدين بشكل أشتال	٢,٠٠٠	توزيع ٢٥٠ كغم بذور و ٣٠٠ ألف شتلة من ٣٠ صنفاً	توزيع بذور وأشتال لأنواع البذور المحسنة
هناك جاوب جيد من المزارعين بحث تم جمع معلومات ل ١٠ أصناف محسنة	١٠	٥٠	زيارات لتقديم إرشادات وجمع معلقات من مزارعين (زيارة)
هناك عدم التزام بعض المزارعين بالعايير اللازمة للتنفيذ	٥٠	الكمية الكلية المنتجة ٢٥٠ كغم من ١٧ صنفاً في ٥٠ دونماً	إنتاج بذور من ٢٥ صنفاً يتم تحسينها
بحاجة الى فترة زمنية أطول	٧	تحسين ٥ أصناف في ٦ دوئم	تحسين أصناف بلدية جديدة
مساعدة المزارعين بالإعتماد عليها	١,٠٠٠	إصدار وتوزيع ٢٠٠ نشرة	إصدار نشرة المخرجات للبرنامج (دليل)
التدريب العملي أفضل من النظري	١٦٠	٨ دورات	تدريب على إدارة إنتاج البذور البلدية للكادر والمزارعين
أدت النتيجة المتوقعة	٤٠	٢ ورشة	ورش عمل
وفرت مادة علمية للمزارعين	٢,٠٠٠	عمل ٢ نشرة	نشرات بذور

لوحظ وكنتيجة للظروف الراهنة المصاحبة للعمل في هذا المجال النقص في مساحة الأراضي المزروعة بالبذور البلدية المحسنة عما كانت عليه العام الماضي حيث بلغت المساحة المزروعة بالبذور البلدية عام ٢٠٠٢ (٨٦٠) دونماً لتقل وتصل خلال العام ٢٠٠٣ إلى (٥٠٠) دوئم، إضافة إلى وجود نقص واضح في عدد أشتال البذور البلدية المحسنة التي تم توزيعها على المزارعين.

على الرغم من ذلك كان هناك رضا من قبل المزارعين على جودة وأهمية البذور البلدية المحسنة، في ظل التركيز على تدريب المزارعين على أساليب إنتاج البذور المحسنة وتحسين أصناف جديدة. وبهدف التطوير المستمر تم تجهيز محطة لتعبئة وتغليف البذور البلدية المحسنة بمركز الزبادة كمقدمة لإنشاء بنك لهذه البذور خلال العام ٢٠٠٤.

٤. خلق فرص عمل في مشاريع وبرامج لحماية وتوسيع الرقعة الزراعية

اهتمت المؤسسة بتنفيذ برامج ومشاريع تعمل على خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل والمساهمة في تحقيق جزء من الأمن الغذائي على المستوى الأسري للتخفيف من حدة المشاكل التي لحقت بالقطاع الزراعي الفلسطيني والمزارعين الفلسطينيين حيث قام الاحتلال بتجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وعرقلة عملية جمع محاصيل الزيتون التي تعتمد عليها نسبة لا بأس بها من العائلات الفلسطينية. والمحاصيل الزراعية الأخرى الأمر الذي أدى إلى تدن كبير في أسعار المنتجات الزراعية وإغلاق المعابر أمام تسويقها. كما منع العمال والمزارعون من مزاوله أعمالهم في الأراضي الزراعية وانخفضت القدرة الشرائية للمواطنين.

المخرجات			النشاط
المبررات / الملاحظات	المستفيدين	المنفذ	
عدم البدء بتنفيذ مشروع الـ EU وتوقف العمل بمشروع البنك الإسلامي	٥,١٤٥	٢٧٤ طريقاً	شق وتأهيل طرق زراعية
لم يتم البدء بتنفيذ مشروع الـ EU عام ٢٠٠٣	٩٨	٦٤٦ دونماً	استصلاح الأراضي
لم يتم البدء بتنفيذ مشروع الـ EU عام ٢٠٠٣	٤٠٧	١٠٠,١١١	جدران إستنادية (م٢)
توفر تمويل للأشتال خارج مشاريع الاستصلاح	١٣٩	٨٤,٨١٢	توزيع أشتال (شنتلة)

إن حجم المنجز بالنسبة للمخطط قد تراوح بين ٤٧٪ للاستصلاح المتكامل و ٢٠٩٪ في زراعة الأشتال. ويعود انخفاض نسبة الإجاز في مجالي الطرق الزراعية والاستصلاح المتكامل إلى عدم توفر التمويل الكافي. إلا أن هذه المشاريع خاصة الطرق الزراعية سهلت وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية لاستصلاح البور منها وتحسين خدمة الأراضي المزروعة قديماً والمساهمة في حماية وتوسيع الرقعة الزراعية. كذلك سهلت الوصول لبعض مصادر المياه كالينابيع وحفر العشرات من آبار جمع المياه والتي ساهمت في تخفيف جزء من أزمة المياه التي تتعرض لها العديد من المواقع المحاصرة بالإضافة لإنشاء العديد من مشاريع الثروة الحيوانية والبيوت البلاستيكية على جوانب هذه الطرق. ونفذت هذه المشاريع في ١١٠ مواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتعاون مع ١٧٣ مؤسسة ولجنة ريفية، بهدف تفعيل دور هذه اللجان.



٥. تعزيز التكافل الاجتماعي

بدأت دائرة التكافل الاجتماعي والطوارئ في الإغاثة الزراعية بالعمل في مشروع مساعدة الأسر الفقيرة والمحرومة جدا في مواقع العمل المختلفة التي تعمل بها الإغاثة كامتداد لعملها في النواحي الزراعية، الاجتماعية، الاقتصادية والتنموية انطلاقا من مبدأ الإغاثة من أجل التنمية الريفية المستدامة، وذلك ضمن مشروع التكافل الأسري والتبني من خلال إيجاد مصادر تمويل مختلفة داخلية وخارجية لتبني هذه الأسر لفترات محددة ومساعدتها على توفير الاحتياجات المعيشية الأساسية.

المخرجات			النشاط
المبررات / الملاحظات	المستفيدين	المنفذ	
زيادة التمويل من قبل برنامج الغذاء العالمي من خلال ارتفاع عدد المستفيدين	٣١,٧٥٠ عائلة	توزيع ٨٥,٥ كغم لكل عائلة شهريا ليستفيد منها ٣١,٧٥٠ عائلة وتوفير ٩٥٢,٥٠٠ يوم عمل	توزيع معونات غذائية لخلق فرص عمل
عدم توفر التمويل الكافي لعائلات أخرى	٣٢٤ عائلة	تبني ٣٢٤ عائلة	تبني عائلات
تحويل دعم طلاب المدارس إلى دعم طلبة الجامعات نتيجة عدم تمكنهم من دفع الأقساط الجامعية.	٩٩ طالبا	تقديم دعم مالي ل ٩٩ طالبا	دعم طلاب مدارس
	٣٥٠ طالبا	توفير منح ل ٣٥٠ طالبا جامعا	منح لطلاب جامعات
إعتمدت على مساعدات شخصية من عائلات في الخارج	٢٧١ امرأة	توفير ٢٧١ منحة	منح للنساء المعيلات لأسرهن
عدم توفر التمويل الكافي لعدد أكبر	٢,٧١٨ طالب	توزيع ٢,٧١٨ حقيبة مدرسية	توزيع حقائب مدرسية
توسيع شبكة العلاقات المؤسسية والجماهيرية داخل الخط الأخضر	٧,٣٣٠	جمع مساعدات ل ٧,٣٣٠ عائلة	جمع مساعدات من داخل الخط الأخضر
تم توزيع الجزء الأكبر على المعتقلين في سجون الاحتلال خاصة أنهم بأمر الحاجة لثل هذه المواد الغذائية	١,٣٣٣	جمع ٤ طن وتوزيعه	جمع زيت الزيتون وتوزيعه

لقد تم تنفيذ النشاطات بنسب مختلفة، مع ملاحظة بعض التغيرات كزيادة في نسبة المعونات الغذائية التي تم توزيعها لتصل إلى الضعف عما كانت عليه عام ٢٠٠٢ الذي تم خلاله توزيع ٧,٤٨١ طناً من المواد الغذائية على ١٢,٥٠٠ أسرة مما يعكس المستجدات المحلية والسياسية التي تعاني منها المنطقة بشكل عام من الهجمة الإسرائيلية الشرسة ضد أبناء الشعب الفلسطيني، كذلك برز هناك تغير واضح من دعم طلاب المدارس لدعم طلبة الجامعات نتيجة الظروف الصعبة التي يعاني منها مجتمعنا بشكل عام والحركة الطلابية بشكل خاص، كما كان هناك مساهمة واضحة من المؤسسات والمواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في جمع وإرسال التبرعات العينية والمادية لمساعدة المواطنين الفلسطينيين المتضررين في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال العلاقة مع ١٢ مؤسسة داخل الخط الأخضر الأمر الذي عزز التواصل والترابط بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وأخوتهم داخل الخط الأخضر.

كما وتم تنفيذ العديد من نشاطات التكافل خارج إطار الخطة تمثلت في توزيع ٣,٧٤ طن من التمور و٧ طن من زيت الزيتون و٤٣٠ ستره شتوية على العائلات الفلسطينية والمعتقلين في سجون الاحتلال. وسيستمر العمل خلال عام ٢٠٠٤ مع مراعاة زيادة عدد المستفيدين والاعتماد على جمع التبرعات بشكل داخلي وتخفيف العائلات الفلسطينية المسورة لتبني العائلات الفقيرة للوصول إلى هدف الإغاثة الزراعية في تعزيز التكافل والروابط الاجتماعية والأسرية.

الهدف الثاني: المساهمة في الإصحاح البيئي

١. تشجيع اعتماد ممارسات صديقة وداعمة للبيئة بين المستفيدين

زادت الإغاثة الزراعية من تنفيذ دورات إدارة البيئة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢ مع محافظتها على نفس المستوى في تنفيذ ما يتعلق بحملات التوعية لتشجيع المواطنين الفلسطينيين من مختلف شرائح المجتمع من مزارعين وطلاب وغيرهم على اعتماد الممارسات الصديقة والداعمة للبيئة.

المخرجات	النشاط	
	المنفذ	المستفيدين
عدم توفر التمويل الكافي لدورات أخرى	٩	٢٣٦
عدم توفر التمويل الكافي لدورات أخرى	٤	٤٢٥
عدم البدء بمشروع MEDA & ACH والمحطات المنفذة كلها كانت في قطاع غزة ضمن مشروع وقع مع CHF بعد وضع الخطة	٨٥	٥٩٥
كانت تجربة ناجحة للتعميم مسبقاً	١	١٢٠

كان هناك تركيز واضح أيضاً من قبل المؤسسة في إنشاء محطات التنقية الفردية إلى جانب إقامة محطة تنقية جماعية واحدة لتساهم هذه المحطات بمعالجة ١٥,٧٧٥ متراً مكعباً من المياه العادمة التي تم إعادة استخدامها في الزراعة لري ٤٥ دونماً من الحدائق المنزلية لصالح ١٧٥ عائلة بلغ عدد أفرادها ٧١٥ مستفيداً.

الهدف الثالث: تنمية وترشيد وحسن استخدام الموارد المائية

١. تطوير مصادر مائية جديدة للقطاع الزراعي

في ظل محدودية المصادر المائية المتاحة للقطاع الزراعي وازدياد حدة التنافس بين مختلف القطاعات المستهلكة للمياه بذلت المؤسسة جهودها من أجل تطوير مصادر مائية جديدة وكان تركيزها منصبا على تشجيع الحصاد المائي سواء من أجل الزراعة البعلية أو المروية من خلال النشاطات التالية:

المخرجات		المنفذ	النشاط
المبررات / الملاحظات	المستفيدين		
لقد تم هذا الإنجاز نتيجة الحصول على تمويل لمشاريع خاصة بهذا النشاط مما عوض التأخر بالبدء بمشروع Oxfam-EU	٣٤٠ عائلة	٣٤٠	إنشاء آبار الجمع
التنسيق الجيد في منطقة طوباس مع المؤسسات الشبيهة	١٢ مزارع	١٢	ترميم آبار الجمع
لقد توفر التمويل بعد أعداد الخطة	٣٦٥ مزارع	٣٦٥	توزيع تنكات بلاستيكية سعة ٥,٠٠٠ لتر.
هناك زيادة كبيرة في عدد المستفيدين من هذا النشاط بسبب زيادة عدد المستفيدين من كل تنك وكذلك لوحظ زيادة كبيرة في المساحة المحدومة من هذه التنكات	٢٤١ مزارع	٨٥	إنشاء برك معدنية
الإجتياحات المتكررة لشمال غزة حالت دون تنفيذ المشاهدات	١٠ مزارع	١٠	كبر فري
توفر التمويل والحاجة الملحة نظرا لارتفاع ملوحة المياه في غزة	١,٥٠٠	٢	تركيب أجهزة لتحلية المياه

برزت وكما هو موضح في الجدول أعلاه الحاجة الماسة من قبل المزارعين لوفرة المياه حيث تم تنفيذ غالبية النشاطات بنسبة تزيد عن ١٠٠٪. فوفرت آبار جمع المياه ٣٧,٤٣٥ مترا مكعباً من مياه الأمطار. كذلك وفرت التنكات البلاستيكية ١,٩٣٠ متراً مكعباً. كذلك وفي إطار مساعدة ودعم مزارعين البيوت البلاستيكية وزيادة المياه المتوفرة للري نفذت الإغاثة مشروع إنشاء البرك المعدنية بنسبة ١٠٥٪ لتزيد هذه البرك من القدرة التخزينية للمياه من قبل هؤلاء المزارعين ب ٢١,٢٥٠ متراً مكعباً.

وساهمت هذه النشاطات في تحسين إدارة المياه على مستوى المزرعة لدى المزارعين المستفيدين. كذلك شكلت الأراضية المناسبة لتأسيس جماعات الري التي تضم أصحاب الآبار والمزارعين كما هو الحال في منطقتي طولكرم وجنين حيث توجد الآن ١٠ جماعات عاملة تضم في عضويتها ٣٠٢ مزارع.

٢. تشجيع الاستغلال الأمثل لمصادر المياه المتاحة للزراعة

جاءت نشاطات تشجيع الاستغلال الأمثل لمصادر المياه المتاحة للزراعة لتكون متكاملة مع الهدف السابق وذلك في إطار تشجيع مختلف شرائح المجتمع لتنفيذ ذلك بالطريقة المناسبة عبر مجموعة من النشاطات كان أبرزها:

المخرجات			النشاط
المبررات / الملاحظات	المستفيدين	المنفذ	
توفر تمويل لم يكن مدرج ضمن الخطة وكذلك تنفيذ هذه الورش من قبل المناطق والتي لم ترد في خططهم	١,٤١٢ شخص	٤٨	ورشات
الإجتيحات المتكررة لشمال غزة حالت دون تنفيذ المشاهدات	٤٨ عائلة	٤٨	تنشويمتر
إصدار نشرات لم تكن مخططة استجابة للطلب عليها.	٥,٥٠٠ شخص	٤	نشرات ترشيد استهلاك المياه
هذا كافي للإبقاء بالغرض	١,٠٠٠ شخص	١	بوستر ترشيد استهلاك مياه
تنفيذ عدد ١٠٠ شبكة في قطاع غزة لم تكن في الخطة وجاءت استجابة لإصلاح شبكات الري التي تضررت نتيجة الإجتيحات	١,٦٣٢ عائلة	٦٣٢	شبكات الري
توفر تمويل من خلال مشروع UNDP	١٣ عائلة	١٣	م. ترشيد الاستهلاك المنزلي للمياه
إدخال التعديل في منهجية تنفيذ مشروع الحصاد المائي والتمويل من خلال مشروع الطوارئ مع EEDDA ساهم في تحقيق هذه النجاحات	٣,٠٢١ مزارعاً	١٠	تنظيم الفئات المستهدفة
هناك تميز واضح للأداء في هذا المجال في كل من منطقتي جنين وطولكرم	٢٩٥ مزارعاً	١٤	دورات الري

هناك زيادة ملحوظة في نسبة تنفيذ هذه النشاطات خاصة فيما يتعلق بورش العمل والنشرات التي ركزت على ضرورة ترشيد استهلاك المياه لمختلف الاستخدامات الزراعية والمنزلية والتي استهدفت المزارعين والنساء والطلاب. كذلك دورات تصميم شبكات الري وصيانتها وتحديد احتياجات النبات من المياه التي استهدفت المزارعين. بالإضافة إلى إنشاء وتركيب شبكات الري لمجموعة من العائلات الفلسطينية بهدف تطوير الاقتصاد المنزلي لديهم.

واستجابة من المؤسسة للظروف التي نشأت جراء إقامة جدار الفصل العنصري الذي تسبب في عزل المزارعين عن أراضيهم الزراعية ومصادر المياه. كذلك الضرر البالغ الذي أحدثته قوات الاحتلال بالخطوط الرئيسية لنقل المياه وشبكات الري الفرعية الخاصة بالمزارعين. نجحت الإغاثة في ترميم حوالي ١٢ كم ومد شبكات ري جديدة بطول ١٧ كم من الخطوط الرئيسية في عشر قرى بمنطقتي طولكرم وقلقيلية. وتزويد ١٠ مزارعين بقطع متنوعة لشبكات الري. ليلعب عدد المستفيدين من هذه الشبكات ١,٠٠٠ مزارع. وحجم المساحات المحدومة حوالي ٤,٠٠٠ دوئم.

الهدف الرابع: تمكين وتقوية المرأة الريفية اقتصادياً

١. تشجيع دور التجمعات النسوية في تشكيل أوعية ادخارية وتعظيم قيمة هذه الأرصد على مستوى التجمعات الريفية النسوية

كنتيجة للظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية على النساء عامة والنساء الريفيات خاصة، حاولت دائرة التوفير والتسليف في المؤسسة النهوض بهؤلاء النساء وتعزيز دورهن الإنتاجي والمجتمعي في محيطهن من خلال انتسابهن لجمعيات التوفير والتسليف المنتشرة في كافة محافظات الوطن وتمكنهن من الحصول على قروض للقيام بمشاريع مختلفة حسب احتياجاتهن وأولوياتهن الأمر الذي عزز من مكانتهن وقدرتهن على اتخاذ القرار خاصة على المستوى البيئي، ووسع كذلك دائرة علاقاتهن اجتماعيا على مستوى مجتمعهن المحلي والخارجي من خلال تمثيلهن في المجالس المحلية ولجان أولياء الأمور في المدارس وعلاقتهن مع مكتب التعاون في وزارة العمل ومدقق الحسابات والمدربين وغيرها، حيث منحت هذه الظروف فرصة جيدة لبرنامج التوفير والتسليف لمزيد من إقبال النساء ليتسع عدد المنتسبات لجمعيات التوفير والتسليف في محافظات الوطن بأكملها وتمكن الدائرة من تنفيذ الكثير من الإجازات رغم المعوقات التي تواجه البرنامج نتيجة الأوضاع السياسية العامة، والأوضاع الاقتصادية الصعبة.

النشاط	المخرجات	
	المنفذ	المستفيدين
تسجيل الجمعيات	٥	٦٥٥
الزيارات الميدانية	٢٥٠	٣٨٠
تدريب الكادر (دورة)	٤	١٨
تدريب على برنامج الكمبيوتر (دورة)	١	١٨
دورات تدريب للهيئات الإدارية (دورة)	٥٦	٩٦٨
تقديم الدعم اللوجستي (تجمع)	٨٢	أعضاء التجمعات
تعديل وتوزيع دليل العمل	١	١١٧ جمعا

المخرجات			النشاط
المبررات / الملاحظات	المستفيدين	المنفذ	
تم إصدار وتوزيع ١,٠٠٠ نسخة سواء في المواقع أو على المؤسسات ذات العلاقة وفي المعارض المختصة	١,٠٠٠	١	إصدار نشرة تعريفية
تمت من قبل دائرة التعليم المستمر في جامعة بيرزيت وتم وضع خطة لتنفيذ توصياتها	الاجتمع المحلي	١	دراسة تقييمية للبرنامج
بسبب وجود طلب عالٍ من النساء وتوفر أرصدة لدى الجمعيات لتغطية هذه القروض إيماناً من العضوات بأهمية تدوير القروض كأحد مصادر الربح للجمعية لتغطية بعض مصاريفها ولتسد حاجة النساء سواء إستراتيجية أو عملية	٩٤٠	٩٤٠	توزيع قروض داخلية لصالح العضوات
تم إصدار منهج تدريبي في إدارة المشاريع الصغيرة، إدارة التعاون، التمكين والقيادة أما الإدارة المالية فجارى العمل عليها وقد تم توزيع نسخ من تلك المناهج على كافة الجمعيات لتكون المرجعية في بناء قدرات باقي العضوات	١٢ جمعية	٣	إصدار منهج تدريبي موحد
هناك طلب متزايد على القروض	١٢ مجموعة	١٢	توزيع قروض
مبادرة المجموعات والجمعيات بتنفيذ زيارات فيما بينها لأهميتها في تبادل الخبرة والمعلومات	٧٤٨	١٧	زيارات تبادلية
تبنّت جمعية دير البلح مشروعين استثماريين لصالح أعضائها حيث وفرت ٨ فرص عمل دائمة و ١٥ فرصة عمل موسمية ولا تزال التجربة تحت الدراسة كونها التجربة الأولى للجمعية	٤٦٣	٢	مشاريع استثمارية
تم دراسة العديد من البرامج والأنظمة إلا أننا بدأنا ببناء برنامج خاص في نهاية عام ٢٠٠٣ ويعتبر أننا لا نزال في المرحلة الأولى من بنائه	١٢ جمعية	جاري	بناء نظام المعلومات
تمت المشاركة بكافة أعمال شبكة الإقراض الصغير الفلسطينية والاستفادة من الخبرات الموجودة وبعض الخدمات كالندريب والدراسات، أما بالنسبة للشبكة العربية فهناك محاولات للتعديل على بعض معايير الانضمام كأعضاء للشبكة حيث أن هذه المعايير لا تنطبق إلا على مؤسسة واحدة في الوطن ولكن يتم الاستفادة من الإصدارات والمعلومات والخبرات المتوفرة لدى المؤسسات العربية المختلفة	١٢ جمعية	٢	عضوية شبكة إقراضية (شبكة)

بلغ عدد المنتسبات لجمعيات التوفير والتسليف عام ٢٠٠٣ (١,٦٦٣) عضوة من مختلف محافظات الوطن وبالتالي بلغ إجمالي عدد العضوات (٤,٧٨٣) أي بزيادة بنسبة ٣٥٪ عن العام ٢٠٠٢ التي بلغ عدد العضوات فيه ٣,١٢٠. وكان هناك زيادة ملحوظة في قيمة التوفيريات وفي عدد القروض التي تم توزيعها لصالح العضوات من أجل إنشاء أو توسيع مشاريع إنتاجية أو لتسد احتياجات خاصة فزاد عدد القروض بفارق ٧٢٧ فرضاً عن العام ٢٠٠٢، حيث استطاعت العضوات المستفيدات من القروض إنشاء وتوسيع ٤٦٢ مشروعاً إنتاجي في مجالات

عديدة في القطاع الزراعي، التجاري، التصنيعي وغيره، كما ساعدت هذه القروض ١٢١ عضوة من خلال توفير النفقات اللازمة لدراسة أبنائهن وبناتهن الجامعية والمدرسية خاصة وأن العديد من هذه الأسر فقدوا مصدر دخلهم وأصبحت جمعيات التوفير والتسليف هي المنفذ الوحيد لهم لتغطية مثل هذه الاحتياجات الطارئة والآنية. ومن الملفت للنظر أن نسبة التسديد الإجمالية لأقساط القروض من قبل المستفيدات عام ٢٠٠٣ بلغت ٩٧٪ وهذا مؤشر إيجابي على نجاح المشاريع والتزام العضوات.

وقد كانت من أهم الاستنتاجات التي خرج بها تقييم البرنامج الذي نفذته دائرة التعليم المستمر-جامعة بيرزيت أن معظم مجموعات التوفير والتسليف يتحملن مسؤولية برنامجهن ولا يوجد مشكلة حقيقية في الاستدامة المالية.

إضافة إلى أن عملية الربط بين الإقراض والتوفير تعتبر آلية فعالة للنساء لوصولهن إلى مصادر التمويل بحيث لوحظ أن أكثر من ١٠٪ من النساء استطعن الوصول أو الحصول على قروض مقارنة مع ١٠٪ من يستطعن الوصول إلى الإقراض في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذا وستحاول دائرة التوفير والتسليف في المؤسسة الاستمرار في عملها عام ٢٠٠٤ بوضع خطة إستراتيجية للبرنامج مع دليل للإجراءات المالية مركزة على إيجاد نظام معلومات ومحاسبة متكامل للبرنامج للحصول على معلومات سريعة ودقيقة، وتقديم تدريب نوعي للهيئات الإدارية مع إعطاء أولوية للدعم اللوجستي للتجمعات النسوية وتدريب الكادر إلى جانب التوأمة مع مؤسسات أهلية ذات خبرة من أجل المساعدة في تشكيل اتحاد جمعيات التوفير والتسليف لكافة الجمعيات على مستوى الوطن.

الهدف الخامس: تفعيل دور ومكانة النساء والتنظيمات النسوية في حياة التجمعات الريفية

١. إكساب المرأة الريفية معارف ومهارات مختلفة.
٢. دعم وبناء التنظيمات النسوية في الريف الفلسطيني.
٣. توثيق عمل الجمعية بهدف الترويج.
٤. رفع نسبة ومستوى التعليم عند النساء الريفيات.
٥. توفير قاعدة معلومات عن واقع المرأة الريفية في المجالات المختلفة.
٦. تفعيل دور الجمعية وطنياً وإقليمياً ودولياً.

تركت الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة خلال العام ٢٠٠٣ أثارا نفسية واجتماعية على النساء الريفيات في حَمَل أعباء مضاعفة نتيجة دخول المزيد من النساء دائرة الفقر وحاجتهن إلى الدعم المادي والنفسي خاصة في منطقة الجدار، وبشكل خاص عضوات النوادي النسوية اللواتي تعمل معهن دائرة تنمية المرأة الريفية، الأمر الذي فرض أعباء جديدة على الإغاثة الزراعية ودائرة تنمية المرأة الريفية في محاولة للتجاوب مع الأوضاع والحاجات المستجدة، مع مواصلة التركيز على تحقيق الهدف الإستراتيجي للدائرة.

عملت دائرة تنمية المرأة الريفية خلال عام ٢٠٠٣ مع (٧٣) نادياً نسوياً بلغ مجموع عضواتها (١٢,٧٠٢) في حين بلغ عدد النساء المستهدفات (١٨,٠٣٧) امرأة بالإضافة إلى العمل مع (٧٩) جمعاً نسوياً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وساهمت الدائرة من خلال تنفيذ أنشطتها في خلق العديد من فرص العمل المدرة للدخل للنساء الريفيات بلغ عددها (٢,٨٢١) فرصة عمل تراوحت بين أيام وأشهر، واهتمت الدائرة خلال العام نظراً للوضع السائد باستنهاض طاقات فئات وعضوات النوادي النسوية لتجنيد الموارد المحلية المالية والبشرية، مما

رفع وتيرة وحجم العمل التطوعي وأعداد المتطوعات بشكل ملحوظ ليبلغ عدد أيام التطوع (٧٢,٢٢٨) وعدد المتطوعات (١,٣٨٦).

شكل العمل التطوعي خلال عام ٢٠٠٣ الركيزة الأساسية في تحقيق الاستدامة للنوادي النسوية وفي استمرار خدماتها للفئات المستهدفة، مما كان له أثر كبير في تقديم قيمة إضافية لشرعية هذه النوادي ودورها في بناء المجتمع وتعزيز التماسك الاجتماعي. ولكنه وفي نفس الوقت زاد الأعباء المالية على العضوات خاصة عضوات الهيئات الإدارية مما يستوجب الإسراع في تبني نظام للتحفيز في المؤسسة.

تميز عام ٢٠٠٣ بالتركيز على عمليات التنظيم الداخلي للنوادي النسوية حيث تم إعداد وشرح اللوائح الداخلية الناظمة للعمل والتي تناولت القوانين الناظمة لهيئات النادي المختلفة من حيث مهماتها ومسئولياتها وصلاحياتها وسلطاتها بالإضافة إلى قوانين وإجراءات عملية الانتخابات للهيئات القيادية وغيرها من الأمور التنظيمية الأخرى. وقد جُحنا خلال هذا العام في تأسيس اللجان الفنية التخصصية داخل النوادي النسوية بهدف تفعيل مشاركة عضوات الهيئات العامة في كافة عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم والرقابة الجارية في النوادي النسوية وبلغ عدد اللجان الفنية التخصصية المشكلة في جميع النوادي النسوية (٣٧١) مع نهاية عام ٢٠٠٣.



كما جُحت الدائرة في إجراء انتخابات حرة ديمقراطية حسب الأصول القانونية المرعية في (٤٣) نادياً نسوياً من أصل (٧٣) نادي نسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة. الأمر الذي عزز القدرات التنظيمية والإدارية السليمة لقائدات الأندية اللواتي بلغ عددهن مع نهاية عام ٢٠٠٣ (٩٠٨) في جميع الفروع.

المخرجات		النشاط	
المبررات / الملاحظات	المستفيدين	المنفذ	
نتيجة لانتساع الحاجة وجهود مرشحات الفروع	٤١١	١٨	دورات توكيد ألدات
نتيجة للحاجة الاقتصادية وقلة فرص العمل. والحاجة لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للأسرة	٩١٦	٣٨	دورات تصنيع غذائي
لوجود مشاريع حدائق منزلية وللاستثمار طاقات المهندسين والمهندسات حديثي التخرج	٧٧٦	٣٩	دورات الحديقة المنزلية
لارتباطها بمشاريع لم يوافق عليها بعد	١١١	٦	دورات تربية نحل
زيادة الدورات بسبب زيادة الفروع (طوباس وسلفيت) وأخرى ناجمة عن زيادة عدد المتدربات	٣٢٨	١٤	دورات تدريب إداري
لضعف التمويل	١١	١	دورات تدريب لإعداد مدربات
تنفيذ مشاريع تشتمل على تدريب خياطة مثل غراس روتس	٢٩٤	١٨	دورات خياطة
بتمويل من الصداقة الدماركية الفلسطينية	٦٤٠	١٥	زيارات تبادلية
نتيجة لأهمية الحاجة لها بسبب الوضع الراهن واعتمد بتنفيذها على الأندية والجمع	٢,١٧٩	١٢٧	مشاهدات تصنيع غذائي
نتيجة الموافقة على مشاريع كانت مقدمة مسبقا وتقاطع هذا المشروع مع أولويات الممولين بسبب الوضع الراهن	٢٥٢	٢٥٢	إنشاء حدائق
نتيجة لجهود المرشحات	٣٨٠	١٩	تدريب
نتيجة للعمل على تفعيل الأندية بشكل مكثف وعقد ورشات نقاش الأنظمة واللوائح الداخلية	٣٢٨٧	١٧١	ورش عمل
الجزء الأكبر نفذ بالاعتماد على الأندية بشكل كامل مع دعم بسيط من دائرة الشباب	٣,٨٣٢	٤٢	مخيمات صيفية
مشروع في عانين	١٠٠	١	رياض أطفال
مشروع في بيت فوريك	١٠٠	١	حدائق عامة
مشروع في جماعين	٣٠٠	٢	مكتبات
مشروع الصداقة الدماركية الفلسطينية	٩,٩٣٨	٣٠	تطوير أندية قائمة
نوقشت على ثلاث مستويات: نوادي. شبكات أندية وفروع. مركزي	١٣	١	اللوائح والأنظمة
نتيجة لجهود الطاقم المركزي في الدائرة	١٣	٦	تقديم مشاريع (فرع)
يوم المرأة العالمي، يوم المرأة الريفية، التضامن مع العراق، منتدى العنف ضد المرأة، جدار الفصل العنصري، عيد الأم، ويوم الأرض، فعاليات تضامن عامة	٤,٩١٠	٥٢	مناسبات وفعاليات
أصدرت بشكل مركزي بمناسبة ٣/٨ و ١٥/١٠، وإحصائيات حول المرأة الريفية، نشرة الدائرة حول نشاطاتها بيوم المرأة الريفية	١٣	٤	بيانات

المخرجات	النشاط	
	المنفذ	المستفيدين
نتيجة لأهمية المشروع لتحقيقه لحاجات استراتيجية للنساء ولنسب النجاح التي حققها المشروع، ما يقارب ١٠٠ طالبة من فجن يدرسن حالياً بالجامعات	٢١	٢٨٠
لضعف التمويل، الصفوف الجارية تعتمد على ذاتها، والوضع الاقتصادي المتردي أعاق من اعتماد المواقع الأخرى على ذاتها	٨	١٠٨
نتيجة لزيادة الانتباه والتركيز من الأندية على الموضوع	١٥	٢٩٤
فتح وتوطيد علاقات التعاون مع جهاز الإحصاء المركزي، برنامج دراسات التنمية، برنامج دراسات المرأة، مركز الدراسات النسوية	٤	١٣
كل فرع هناك شبكة واحدة	١٣	٧٣
التنسيق والعمل والمشاركة للمرشيدات في أكثر من ٢٧ مؤسسة وجمعية ولجنة ما يعكس أثراً إيجابياً على ترويج الجمعية ونشاطاتها وكادرها بالإضافة إلى مساهمتهم في تنفيذ أنشطة ومشاريع لصالح الأندية والجمعية	٧	١٣

يلاحظ من المنجزات أعلاه وجود نقلة نوعية في عمل الدائرة تمثلت في تناول الحاجات العملية والإستراتيجية للنساء بشكل متوازن فقد تم تنفيذ أنشطة تلبي حاجات ملموسة للنساء متعلقة بالاحتياجات الغذائية وخلق فرص عمل وتحقيق دخل للنساء بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية والخدمات التعليمية والتدريبية مثل صفوف التوجيهي والمنح الجامعية ورياض الأطفال والمكتبات النسوية وحدائق ومكتبات الأطفال وغيرها من المشاريع الصغيرة التي ساهمت في تعزيز الدور الاقتصادي للنساء.

وما ساعد في ارتفاع نسبة التنفيذ للنشاطات المختلفة توفر الخبرات والموارد البشرية بشكل أساسي في الدائرة وغيرها من دوائر الإغاثة الزراعية ولدى نساء النوادي النسوية اللواتي تم بناء خبراتهن بشكل تراكمي طوال السنوات الماضية، كما تمت الاستفادة هذا العام من خبرات المهندسين والمهندسات حديثي التخرج.

وكان لعملية التنظيم الإداري والمالي والمهني أثر في توضيح الرؤية بشكل أفضل لطبيعة عمل وأهداف الدائرة بالإضافة إلى توحيد المفاهيم بين المرشيدات والطاقم المركزي من ناحية وعضوات الأندية النسوية خاصة بعد الانقطاع الملحوظ في الاجتماعات الدورية خلال عام ٢٠٠٢ بسبب الأوضاع الصعبة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية آنذاك، الأمر الذي أدى إلى رفع درجة ومستوى الحماس والفاعلية والتطوع في صفوف عضوات النوادي النسوية.

تميز العام ٢٠٠٣ في بناء قدرات مرشيدات الفروع من خلال إشراكهن في العديد من الدورات التدريبية التي وصل عددها إلى (٥٤) دورة بالإضافة إلى تمكينهن من التدخل في عملية التطوير التنظيمي الداخلي للنوادي النسوية وبناء قدرات القيادات بشكل أكثر فعالية.

وكان أبرز الإنجازات التي حققتها الدائرة خلال عام ٢٠٠٣ بدء عملية التخطيط الإستراتيجي حيث عقدت ورشاً عمل مركزيتان لوضع خطة إستراتيجية للأعوام الخمسة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) والتي ستركز ولأول مرة على التوجهات الإستراتيجية للدائرة في مجال رفع الوعي القانوني والمدني والسياسي عند النساء الريفيات من خلال العمل على إيصال عدد من النساء الريفيات لمراكز صنع القرار في المجالس المحلية والقروية وفي الأحزاب السياسية كذلك من خلال دعم جهود المؤسسات العاملة على تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة.

الهدف السادس: تحقيق وتطوير التنمية في المجالات المكتملة المساندة للنشاط الزراعي

١. المحافظة وزيادة الحصص السوقية لمنتجات التعاونيات النسائية والمزارعين في مؤسسات التجارة العادلة في (أميركا، كندا، أوروبا)
٢. زيادة حصتنا السوقية في الخليج العربي (السعودية، الإمارات، الكويت والبحرين)
٣. تطوير العلاقة مع الجمعيات التخصصية الزراعية
٤. تطوير البنية التحتية والكادر البشري للتسويق ورفع كفاءة الخدمات التسويقية

تركزت نشاطات دائرة التسويق عام ٢٠٠٣ في محاولة لمساعدة المزارعين الفلسطينيين في ظل عدم مقدرتهم على تسويق منتجاتهم الزراعية في الأسواق المحلية، علاوة على تدني أسعار هذه المنتجات خاصة زيت الزيتون بشكل غير طبيعي بسبب ضعف القوى الشرائية للمواطن الفلسطيني، وفي المقابل إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية الأجنبية الأمر الذي دفع الدائرة العمل على عدة نشاطات على النحو التالي:

المخرجات		المنفذ	النشاط
المبررات / الملاحظات	المستفيدين		
جأح الحملات التسويقية في السوق الأوروبية	١,١٥٠	٣٠٩	تقديم خدمات تسويقية، لوجستية وفنية (تصديرطن)
زيادة التصدير ووضع معايير جديدة في رقابة الجودة	١,٢٠٨	١,٥٠٧	مراقبة الجودة وفحص عينات
زيادة الترويج والتنسيق والتشبيك مع المؤسسات	المجتمع المحلي	٧	زيارات ترويج للخارج
تم التركيز على المجالات التي يمكن أن تصدر فيها المرأة منتجاتها للخارج	١٥٠	١٥٠	تدريب النساء بإدارة العمليات الإنتاجية لخلق فرص عمل (إمرأة)
تفاقم مشكلة فائض الانتاج الزراعي	١,١٥٠	١,١٥٠	تقديم خدمات تسويقية (مزارع)
التركيز على التعاونيات للتصدير الخارجي	٤٥	٦	تدريب المزارعين على تطوير المهارات التسويقية (دورة)
لم يتم الشراء بل إعادة تأهيل خطوط الإنتاج القائمة وتطوير البنية التحتية لمطحن الإنتاج (الرام، أريحا)	المجتمع المحلي	زيادة القدرة الإنتاجية بنسبة ٤٠% يدوياً	شراء خط تعبئة زيت الزيتون
تطوير مهارات مهندس الإنتاج الرئيسي في التصنيع الغذائي	١	إحاق المهندس ببرنامج الماجستير	التعليم الجامعي
عدم توفر موارد مالية كافية لشراء خط التدريج	٢٢	تم إنشاء محطة يدوية لتجفيف وتعقيم التمور	شراء خط لتدريج التمور
دورات باللغة الإنجليزية وعلم الحاسوب وتدوق زيت الزيتون	٣ موظفين	٤	تدريب الموظفين (دورة)



تمكنت الدائرة من تصدير ٢٥ شحنة تجارية إلى العديد من الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة بزيادة ٣٠٪ عن حجم الشحنات التي تم تصديرها عام ٢٠٠٢ وبزيادة قيمة الصادرات ب ٢٥٪ من قيمة الصادرات لعام ٢٠٠٢. حيث تم تصدير المنتجات المصنعة من التمور، المفتول، البندورة المجففة، زيت الزيتون، الزعتر، اللوز، المربي، الصابون البلدي، التي تم جمعها من المزارعين الفلسطينيين خاصة المتضررين من جدار الفصل العنصري، وتصنيعها في مخازن المؤسسة في أريحا والرام، كذلك من قبل التعاونيات النسائية البالغ عددها تسع تعاونيات في الضفة الغربية والقطاع، وبالتالي توفير فرص عمل لأكثر من ١٥٠ امرأة يعملن في تلك التعاونيات.

وماساهم في فتح أسواق خارجية جديدة للتصدير والترويج للمنتجات الزراعية الفلسطينية المشاركة في سبعة معارض محلية وخارجية والمساهمة في إطلاق ست حملات دولية لترويج وتسويق زيت الزيتون الفلسطيني في كل من سويسرا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، أمريكا، وكندا إلى جانب تطوير العلاقة مع الأسواق القديمة.

الهدف السابع: المساهمة في إنشاء وتطوير مؤسسات شبابية

١. تطوير العمل التطوعي التنموي لصالح الريف الفلسطيني
٢. تطوير التجمعات الشبابية وزيادة فعاليتها

تم التركيز في عام ٢٠٠٣ على بناء قدرات التجمعات ومن ضمنها جمعات الشباب الذي بلغ عددها في نهاية هذا العام ٧٠ جمعةً ضمت في عضويتها ٢,٦٣٩ عضواً بالإضافة إلى الاهتمام ببرنامج الأندية البيئية في المدارس الذي يضم ٤٠ نادياً بيئياً مدرسياً بلغ عدد الأعضاء المنتسبين لها حتى نهاية العام ١,٥٠٩ طالب وطالبة ويتم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

ومن الأنشطة المميزة في هذا العام إفتتاح ٣ مراكز شبابية تركز على بناء القدرات من خلال التدريب وإعطاء منحة للدعم اللوجستي ودعم مشروع منتج من أجل ضمان الاستمرارية دون الحاجة للتدخل المالي من قبل الإغاثة مستقبلاً ومن خلال تقييم سريع جُحت الفكرة في الأماكن التي استهدفت وهي خاراس (الخليل) سبسطية (نابلس) طوباس. وستعمل في عام ٢٠٠٤ على بناء نماذج مماثلة.

المخرجات			النشاط
الميررات / الملاحظات	المستفيدين	المنفذ	
كثرة الحاجة لتلك الورشات	٢٠	٣	ورشة عمل (ورشة)
بهدف زيادة الاهتمام بالعمل التطوعي	١٣	١٣	تحفيز متطوعين (متطوع)
حاجة المجتمع لتلك الحملات يشارك بها ٣٢٠٠ متطوع	الاجتمع المحلي	٦٤	حملات تطوعية حسب الحاجة (حملة)
لتعميم فكرة الاهتمام بالعمل التطوعي	٣٣٠	٥	مخيمات عمل تطوعي محلية (مخيم)
الحاجات لتلك الدورات لدى قيادة التجمعات	٣٧٠	٢٤	دورات تدريب للمتطوعين حسب احتياجاتهم (دورة)
لزيادة التضامن مع الشعب الفلسطيني	١٢٠	١	مخيمات دولية صيفية (مخيم)
لإبراز القيادات الشبابية	٢٦٥	١٣	دورات قيادة (دورة)
للاستمرار في هذا البرنامج	١,٥٠٩	٤٠	متابعة أندية بيئية (نادي)
للمساعدة في الترفيه والحفاظ على التراث	١٥٠	٧	دعم فرق دبكة (فرقة)
كثرة الحاجة الماسة لدورات الكمبيوتر	٥٠٠	٣	دعم مراكز كمبيوتر (مركز)
لأهمية حملات التضامن من الشباب	فئات الشباب	٣	حملات ضغط ومناصرة (حملة)
لإطلاع المجتمع على الأنشطة حيث وزعت ٤٠٠ نسخة	الاجتمع المحلي	٣	نشرات
وسيلة فعالة في نقل المعلومات ومعالجة قضايا الشباب	الاجتمع المحلي	٣	مقابلات وبرامج تلفزيونية (مقابلة)
لزيادة الاهتمام بالأطفال والبيئة	٢,٠٠٠	١٣	حدائق عامة (حديقة)
بإشراف ٢٤٨ مشرف	٢,٦٦٦	١٣	مخيمات صيفية للأطفال (مخيم)

بلغ عدد المتطوعين ١,٤٧٠ متطوعاً عام ٢٠٠٣ وبلغ مجموع عدد أيام العمل التطوعي للمتطوعين واللجان الإدارية للتجمعات الشبابية ١٠١,٢٩٠ يوم عمل.



أما المؤشر الثاني فقد كان تدريب ٧٠٠ شاب من أجل إيجاد ١٠٠ قائد، مجتمعي محلي وبالفعل تم تحقيق هذا الهدف من خلال التركيز وتدريب وبناء قدرات ٢٠ هيئة إدارية للتجمعات الشبابية بشكل يؤهلهم أن يكونوا قيادات على مستوى المجتمع المحلي.

أما بالنسبة للبرامج التلفزيونية فقد تم الزيادة في هذا النشاط بسبب الحاجة وانخفاض تكلفته عند المشاركة من الآخرين، كذلك زاد عدد أيام العمل التطوعي عام ٢٠٠٣ بزيادة مقدارها ٢٣٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٢٤,٨٥٠ يوم عمل بدل ٢٠,٤٠٠ يوم عمل.

ومن ضمن التوجهات المستقبلية لعام ٢٠٠٤ البدء بتشكيل مجموعات التوفير والتسليف، وتأسيس مركز لتدريب وتشغيل العاطلين عن العمل من الشباب، والعمل على تجهيز الدائرة بنظام للمعلومات، والتركيز على بعض الأنشطة الرياضية والفنية.

الهدف الثامن: المساعدة في دعم وإنشاء المؤسسات والمنظمات والإتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية

١. المساهمة في بناء المؤسسات والتنظيمات الزراعية المتخصصة.

في إطار السعي الدائم لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وإيماناً من المؤسسة بضرورة بناء ودعم تجمعات المزارعين القاعدية وانخراط المزيد من المزارعين في هذه الأطر بهدف إكسابها القدرات والمهارات التي من شأنها أن تحسن نوعية الخدمات التي تقدمها للجمهور، وإكسابها المزيد من الشرعية المجتمعية بالإضافة إلى شرعيتها القانونية. وفي هذا الإطار قدمت المؤسسة الخدمات التالية:

- تطوير للبنى التحتية ل ٣٢ جمعية وجمع وذلك بتزويدها بأجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصال الضرورية.
- تقديم منح ل ٣٢ جمعية قامت ل ١٦ جمعية منها ببناء برامج للفروض الدوارة استفاد منها ٤٢٧ مزارعاً ومزارعة.
- تنفيذ ورش عمل ودورات تدريبية لطواقم هذه الجمعيات والتجمعات.
- تقديم الاستشارات المالية والفنية اللازمة لتفعيل مجموعة الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها للقوائم من هذه الجمعيات وكذلك تحديد للرؤيا والاستراتيجيات والوسائل للجمعيات حديثة التكوين.

المخرجات		النشاط	
المبررات / الملاحظات	المستفيدين	المنفذ	
تم تنفيذ عدد أكبر من الورش بدون تمويل	١,٧١٠	٥٧	ورش عمل (ورشة)
تم تنفيذ دورات إضافية من مشروع منح الشراكة	٢١٤	١٠	دورات تدريب (دورة)
بدأت تغطي مصاريف الأندية	٨,٠٠	٨	دعم بالأجهزة والمعدات (مركز)
تم إقرار مشروع منح الشراكة بعد إعداد الخطة	١,٢٢٧	٢٤	تقديم منح (منحة)
أنظمة داخلية وإدارية ومالية	أعضاء التجمعات	٨	مساعدة التجمعات في الأنظمة والإجراءات الإدارية (جمع)

استهدفت هذه النشاطات نوعين من التجمعات الأولى جُمعت في طور التكوين وذلك بتقديم العديد من البرامج والفعاليات بهدف إكسابها الشرعية القانونية والمُتعمية، والأخرى جمعيات قائمة لها صيغة قانونية بهدف تفعيلها وتطوير مستوى الخدمات التي تقدمها لفئاتها المستهدفة، وهذا ما يعكس الاهتمام بمثل هذه النشاطات وارتفاع نسب تنفيذها.

٢. تطوير قدرات المهندسين الزراعيين حديثي التخرج

ويعتبر هذا البرنامج من أولى البرامج التي تبنتها الإغاثة الزراعية عام ١٩٩١ وهو تدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج ضمن منح تدريري تم تصميمه وإعداده من قبل خبراء مختصين في مجال القطاع الزراعي والتنمية لإعداد مجموعة من المرشدين الزراعيين، وربطهم بواقع القطاع الزراعي الفلسطيني وتعريفهم بمشاكل واحتياجات هذا القطاع وعلاقته بالقطاعات الأخرى لإحداث تنمية فيه، وكان إنجاز المؤسسة في هذا المجال خلال العام ٢٠٠٣ على النحو التالي :

المخرجات			النشاط
المبررات / الملاحظات	المستفيدين	المنفذ	
دورات قصيرة	٩٧	٤	تدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج (دورة)
تم إدخال تجهيزات جديدة مختلفة على ٣ مراكز تدريب	المجتمع المحلي	٣	دعم مراكز التدريب (مركز)
زيادة إقبال الطلاب على البحوث العلمية وتكثيف الإشراف والمتابعة بهذا المجال	١٧٤	٥٨	إجراء بحوث ميدانية ودراسات (بحث)

تميز عام ٢٠٠٣ عن غيره من الأعوام من حيث عدد المهندسين الزراعيين الذين تخرجوا من دورات التدريب التي نفذتها المؤسسة في مراكز التدريب الثلاث التابعة للمؤسسة في الزبادة، أريحا، غزة، حيث بلغ عددهم وهو كما موضح في الجدول ٩٧ مهندساً ومهندسة من مختلف تخصصات العلوم والهندسة الزراعية، ومن مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

واستطاعت المؤسسة ومنذ بدء العمل على هذا البرنامج تخريج ٧٠٠ مهندس ومهندسة زراعية وإكسابهم خبرات عملية في جميع مجالات الزراعة من نباتية وحيوانية والعديد من المواضيع كالبحث السريع، إدارة المشاريع، كتابة التقارير، واللغات التي ساهمت في تحسين قدرات الاتصال لديهم والحصول على المعلومات الصحيحة من مصدرها الصحيح، التعاون ما بين المزارعين والمؤسسات، وغرس روح التطوع لديهم والمقدرة على العمل الجماعي مما ساهم في الحد من البطالة لدى هؤلاء المهندسين والمهندسات من خلال خلق فرص عمل لهم في السوق المحلي وتشجيعهم على بناء مشاريع خاصة بهم.

٣. المساعدة في بناء رابطة المهندسين الزراعيين الخريجين من دورات التدريب

عمدت المؤسسة إلى بناء رابطة خاصة بالمهندسين الزراعيين المتخرجين من دورات تدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج من أجل إبقاءهم على صلة حية في علاقاتهم الاجتماعية ولاستكمال البرامج التدريبية التخصصية عبر التشبيك مع مؤسسات محلية وخارجية ذات اهتمام بالقطاع الزراعي التنموي، وتشجيعهم على استكمال دراساتهم العليا.

حافظت الرابطة على الاتصال والتواصل بين هؤلاء المهندسين عبر مجموعة من الاجتماعات واللقاءات التعريفية. كما تم تشكيل قاعدة للمعلومات والبيانات ونشرها عبر صفحة إلكترونية جديدة خاصة بدائرة المهندسين الزراعيين احتوت على أسماء المهندسين الزراعيين الخريجين من دورات التدريب خلال ١١ عاماً في الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك برامج ومواد التدريب إضافة إلى عناوينهم وأماكن عملهم وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة التي يواجهها المهندس الزراعي وفتح المجال أكثر لتشغيل وتسويق أكبر عدد منهم والحصول على وظائف ضمن تخصصاتهم.

وحققت الإغاثة مجموعة من النشاطات لخدمة هذه الرابطة كان أهمها عملية تبادل الخبرات مع بعض الدول العربية في المجالات الزراعية المختلفة كتنظيم دورة من قبل الإغاثة بالتعاون مع نقابة المهندسين الزراعيين الأردنيين حول موضوع الزراعة العضوية في عمان بحضور مجموعة من المهندسين الزراعيين الأردنيين خاصة أن الإغاثة الزراعية تعتبر المؤسسة الفلسطينية الأولى التي تعمل على تطبيق هذا النوع من الزراعة من خلال تحويل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى الزراعة العضوية. كذلك التنسيق مع وزارة الزراعة الأردنية لاستضافة مجموعة من المهندسين الزراعيين الفلسطينيين للإطلاع على تجارب الأردن في مجال مزارع الإنتاج الحيواني حيث تشتهر الأردن بهذه المشاريع التي تعتبر من أهم المشاريع الإنتاجية.

٤. تفعيل دور جمعية المهندسين العرب في برنامج الدراسات العليا

وهو مشروع مشترك بين الإغاثة الزراعية وجامعة القدس هدفه الأساسي المساهمة في تطوير قدرات الخريجين من المهندسين الزراعيين ومنحهم دبلوماً عالياً من خلال النشاطات التالية:

النشاط	المخرجات	
	المستفيدين	المنفذ
حفلة للخريجين	٢٩	١
تمويل منح ماجستير (منحة)	٥	٥
بحوث تطبيقية (بحث)	١٢	٤

أجّز المهندسون الزراعيون المستفيدون من برنامج الدراسات العليا مجموعة من البحوث العلمية والدراسات الميدانية في موضوعات تهم المزارعين وقضاياهم والتي شكلت مصدر معلومات شامل يستعان به من قبل طلبة العلوم الزراعية الجدد والمؤسسات المختلفة ليصب هذا الهدف في الأهداف السابقة الرامية إلى تطوير قدرات المهندسين الزراعيين حديثي التخرج وإبراز أهمية الحاجة إليهم خاصة في مجتمعنا الفلسطيني حيث يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

جدول مقارنة لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣

يوضح هذا الجدول حجم أهم النشاطات المنفذة خلال عام ٢٠٠٣ مقارنة بالنشاطات التي نفذت خلال عام ٢٠٠٢ :

المنفذ عام ٢٠٠٣	المخطط عام ٢٠٠٣	المنفذ عام ٢٠٠٢	النشاط
٢٧٤	٣٢٤	٤٣٢	طرق زراعية (كم)
٦٤٦	١٣٨٠	١٤٤٠	استصلاح متكامل (دوهم)
١٠٠,١٦١	١١٤,٤٧٥	٢٠٩,٨٥٣	بناء جدران استنادية (متر مربع)
٨٣,٦٦٢	٤٠,٧١٠	٥٢,١٠٩	توزيع اشغال
٣٥٢	٥٨٦	٦٠٨	بناء وترميم آبار الجمع (بئر)
٨٥	٨١	٢٩	إنشاء برك معدنية
٣٦٥	٢٥٠	٥٠٠	توزيع تنكات بلاستيكية
٦٣٢	٦٠	٠	شبكات الري
٨٥	١٠٠	١٠١	محطات تنقية فردية
١	١	٤	محطات تنقية جماعية
١٥	١٣	١٨	دورات تدريبية مكافحة متكاملة
٢٣	٢٨	٢٠	دورات زراعة عضوية
٧	٧	١٠	دورات تربية نحل
١٢٠	١٠٠	٢٩	حقول مشاهدة زراعة عضوية
٢٢	٢١	٦٠	حقول مشاهدة مكافحة متكاملة
٩	١٤	٤٠	دورات إدارة بيئة
٤	٢٠	٤	حملات توعية بيئية
١٥	١٣	١	تدريب مزارعين في بناء قدرات (دورة)
٢٥٠	٦٥٢	٣٤٢	إنتاج بذور بلدية محسنة (كغم)
٣٠٠ / ٢٥٠	٢٠٠ / ٣٣٣	١٣٠ / ٢٠٠	توزيع بذور وأشتال لأنواع البذور المحسنة (كغم/شتلة)

المنفذ عام ٢٠٠٣	المخطط عام ٢٠٠٣	المنفذ عام ٢٠٠٢	النشاط
١٦,٢٢٨	٥,١٣٠	٧,٤٨١	توزيع معونات غذائية (طن)
٣٢٤	٦٠٠	١٦١	تبني عائلات فقيرة
٢,٧٦٨	٥,٠٠٠	٣,١٨١	توزيع حقائب مدرسية على الطلبة المحتاجين
٢٥٢	١٣٠	٤٥	إنشاء حدائق منزلية
١٥	١١	٥	إنشاء صفوف محو أمية
٨	١٨	٢٥	افتتاح صفوف توجيهي
٥	٥	٦	مساعدة جمعيات توفير وتسليف في عملية التسجيل (جمعية)
٩٤٠	٨٠٠	٤٣٠	توزيع قروض داخلية لعضوات برنامج التوفير والتسليف
٣٠٩	٢٠٠	٢٥٦	تقديم خدمات تسويقية، لوجستية وفنية (تسويق طن)
٣٢	٤٧	٦٤	مخيمات صيفية
٦٤	٦٠	٧٥	حملات تطوعية
٩٧	٩٧	٦٧	تدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج
١٤٦	٦٤	١٨٣	تدريب المرأة الريفية لإكسابها معارف ومهارات تدريبية
١٢٨	٧١	١٣٠	بناء جمعيات ريفية

أما الجدول التالي فيمثل بعض الحقائق بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢

عام ٢٠٠٣	عام ٢٠٠٢	البند
٧,٠١١	١٢,٨٥٠	عدد المتطوعين
٣٤٠,٥٥٨	٨٠,٥٥٠	عدد أيام العمل التطوعي
٥٨٩	٤٦١	عدد المؤسسات القاعدية
١٦٠	١٣٤	عدد العاملين

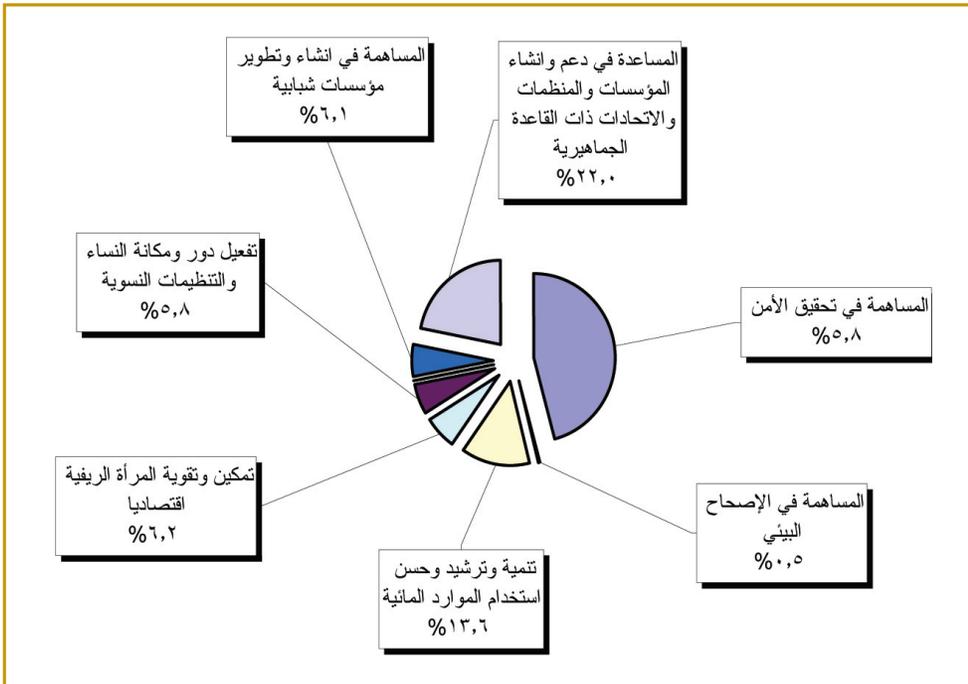
التمويل

لعبت الظروف السياسية التي تمر فيها قضيتنا دوراً أساسياً في تراجع الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها شعبنا، فارتفعت نسبة البطالة وازداد الفقر حدة عما كان عليه في الأعوام السابقة، ولقد كان لهذا التراجع آثاراً في تمويل الإغاثة الزراعية للعام ٢٠٠٣. فبالرغم من أن التراجع قد يؤشر إلى زيادة حجم التمويل لسد الفجوة الناجمة عن تردي وجمود حركة الاقتصاد الفلسطيني، حيث تراجع دور القطاع الخاص وتراجعت القوة الشرائية للمواطنين غير أن النتائج كانت عكسية.

إن تعثر عملية التسوية السياسية والممارسات الإسرائيلية ضد البنية التحتية وتدمير العديد من المرافق والمشاريع الممولة في الأساس من المعونات الدولية، دفع بالمولين إلى التراجع عن تمويل العديد من النشاطات والبرامج التي كانت ممولة أو لديها إمكانية كبيرة للتمويل، وذلك تحت ذرائع عديدة، وهذا بدوره أثر في تراجع تمويل المؤسسات غير الحكومية ومنها الإغاثة الزراعية، وزاد في المقابل حجم الإغاثة التي تقدم مباشرة مثل العمل مقابل الغذاء، وهذه البرامج وإن كانت تخدم في تجاوز الأزمة الحالية إلا أن مردودها التنموي أقل من مثيلاتها والتي يتم بناءها وفقاً لاحتياجات حقيقية للمواطنين ولعل قراءة متأنية للمشاريع المنفذة في الإغاثة الزراعية تدل على ما تم الإشارة إليه.

وفي ظل الظروف التي تمت الإشارة إليها كان توجه الإغاثة الزراعية الأساسي هو الحفاظ على حجم التمويل الذي تحصل عليه، وقد استطاعت وبالرغم من الظروف المشار إليها من الحفاظ على حجم تمويل جيد أهلها للعب دور تنموي في أجنحة التنمية الوطنية، حيث توضح الرسومات البيانية أدناه نسبة التمويل حسب الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة عام ٢٠٠٣.

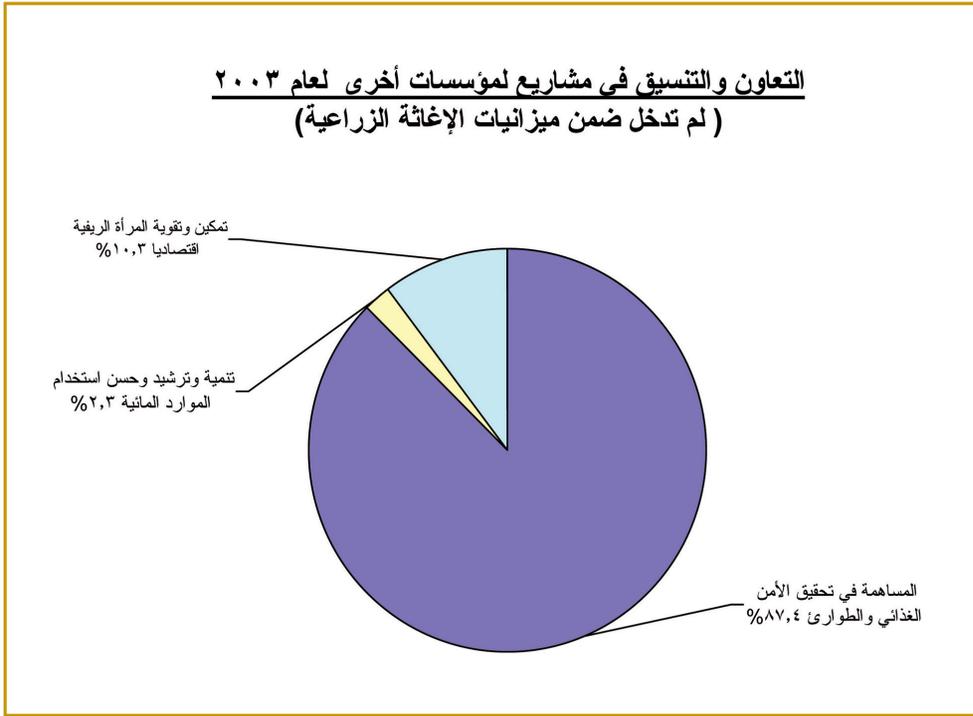
أولاً: المشاريع التي مولت مباشرة للمؤسسة



بقراءة بسيطة للرسم البياني يتضح ما يلي:

١. ازدياد في حجم المشاريع الخاصة بخلق فرص العمل والأمن الغذائي على مستوى الأسر الفلسطينية.
٢. ارتفاع في حجم المشاريع الموجهة لبناء قدرات التجمعات والتنظيمات الريفية ذات العلاقة بالحد من هامش الفقر، وتعزيز البناء والمشاركة المجتمعية.
٣. تراجع في حجم المشاريع والبرامج الموجهة للمرأة قياساً بالقطاع النسوي وحجم المعاناة التي تواجه هذا القطاع.
٤. تراجع في حجم المساهمة المجتمعية النقدية والتوجه للمساهمة العينية.

ثانياً: المشاريع التي نسقت المؤسسة وأشرفت فقط على توجيهها للفئات المستفيدة



بقراءة بسيطة للرسم البياني يتضح ما يلي:

١. ارتفاع في حجم المشاريع الخاصة بالتكافل والطوارئ والناجئة عن التنسيق للاستفادة من مشروع العمل مقابل الغذاء.
٢. ارتفاع في الأوعية الادخارية للمرأة قياساً بالتمويل المتاح وهذا مؤشر على التمويل الذاتي والاستدامة في ظل ظروف قاسية.
٣. بلغ حجم هذا التمويل غير المباشر والذي لم يدخل في ميزانية الإغاثة الزراعية ما يقارب سبعة ونصف مليون دولار.

هذا ولمزيد من المعلومات سوف يتم نشر تقرير المؤسسة المالي عبر صفحتها الإلكترونية على الإنترنت.

شكر الى شركائنا

تعرب جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) عن امتنانها وتقديرها لجميع الجهات التي ساهمت في دعم مشاريعها التي نفذت لصالح آلاف المزارعين و المزارعات من الفئات المهمشة والفقيرة عام ٢٠٠٣ عبر التمويل المباشر لموازنة الإغاثة أو تمويل احد المؤسسات المنبثقة عن الإغاثة الزراعية.

ولولا هذا الإلتزام من قبل الشركاء لكان من الصعب أن تؤدي الإغاثة الزراعية خدماتها للفئات الفقيرة والمحتاجة.

Core Program Supporters

- Christian Aid
- EED
- FPSC
- ICCO
- IEPALA
- NOVIB
- NRD • NORAD
- Oxfam Belgium
- Belgian Cooperation

Outside Core Project Supporters

- ACH
- ASC
- Grassroots International
- UNDP / PAPP
- IDRF
- CCFD
- Australian Representative Office
- ANERA
- USDA
- WAC Welfare Association Consortium
- ACDI / VOCA
- Diakonia
- Republique Francaise - CGDJ
- Pontifical Mission
- DGOS Belgian Government, Oxfam Solidarity
- WFP
- Palestine 33
- IFAD
- CHF
- NEXUS
- French Consulate
- CARE
- Spanish Cooperation
- Region Wallone-Belgium
- Irish Aid
- ASTM - Luxemburg
- ACPP
- IDB Islamic Development Bank
- FIDA
- Grand Duchy of Luxemburg
- Danish Palestinian Friendship Association
- Dutch Representative
- EEDDA
- Welfare PMO
- GVC
- Palestinian Solidarity Association in Sweden
- European Commission
- GTZ
- Norway Representative
- RC
- ARD

أهم العقبات التي واجهت العمل عام ٢٠٠٣

١. تواصل الإجراءات الإحتلالية وسياسة الإغلاق والحصار المفروض على المدن والقرى الفلسطينية وسياسة العزل للمناطق الفلسطينية وما ترتب عليها من معيقات في مجال التواصل مع الفروع والتجمعات والمنسقين في المناطق المختلفة وخاصة مع قطاع غزة.
٢. تردي الوضع الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة والذي أدى بدوره إلى عدم مقدرة الفئات المستهدفة على تسديد التزاماتها (المساهمات) مما اثر على تنفيذ تلك المشاريع وأحيانا حرمان الفئات الأكثر فقرا من الاستفادة منها.
٣. مشاكل خاصة بنقص التمويل الخارجي، والذي تأثر بشكل كبير بسوء إدارة بعض الأموال من مؤسسات أهلية أو بسبب ربط التمويل بالتطورات السياسية أو بعدم اهتمام الممولين بالقطاع الزراعي أو بسبب إصرار بعض الممولين على ربط التمويل بالتوقيع على وثيقة الإرهاب، مما كان له الأثر السلبي على تمويل العديد من المشاريع الضرورية.
٤. بناء جدار الفصل العنصري وما ترتب عن ذلك من مشاكل للقطاع الزراعي وسكان الريف وتمويل للأولويات.
٥. عدم اهتمام السلطة الوطنية بالقطاع الزراعي وتخصيص الموازنات اللازمة للنهوض بهذا القطاع، والتركيز على نشاطات غير إنتاجية.
٦. فقدان عدد من الكوادر المدربة بسبب منافسة المؤسسات الخارجية للمؤسسات المحلية في فتح مراكز فرعية ودفع رواتب وإمتيازات أعلى من المؤسسات المحلية.
٧. صعوبة الإتصال مع الفروع والحصول على التقارير والمعلومات في الوقت المناسب مما أدى إلى صعوبة في الإلتزام في تقديم بعض التقارير للممولين والشركاء.
٨. إرباك المؤسسة بالتقييمات والتدقيق من الخارج وخاصة في آخر ٦ أشهر مع نهاية عام ٢٠٠٣ والتي أدت إلى تأخير وإرباك العمل في المكتب الرئيسي.
٩. المضايقات التي تتعرض لها جمعات الإغاثة الزراعية في القرى من قبل بعض المتعصبين والمتنفذين وخاصة جمعات النساء واللجان الشعبية للتكافل والطوارئ.
١٠. صعوبة إنهاء خدمات بعض الموظفين والذين انتهى تمويل مشاريعهم، وكثرة التدخلات الخارجية لدفع المؤسسة على عدم إنهاء خدماتهم واستكمال تشغيلهم والدفع لهم رواتب حتى بدون تمويل.

نحو عام ٢٠٠٤



ستتابع الإغاثة الزراعية مسيرتها التنموية وهي تنتقل من مرحلة إلى أخرى بخطوات ثابتة رغم الظروف الصعبة التي مر بها الشعب الفلسطيني في عام ٢٠٠٣. والظروف الصعبة التي انعكست على علاقات الإغاثة مع الممولين تأثراً بسياسات وعلاقات المؤسسات الأهلية الفلسطينية مع شركائهم.

لقد خرجت الإغاثة من امتحان صعب وبإرادة أقوى من أجل التطوير ومعالجة بعض نقاط الضعف. ووضعت أمام أعينها قضية تطوير الوضع الداخلي كأولوية من خلال تطوير الأنظمة الإدارية والمالية ونظام الرقابة والتطوير والتخطيط والمتابعة، وذلك لتصل إلى مستوى المؤسسات الدولية.

وفي نفس الوقت، ستولي الإغاثة اهتماماً خاصاً ببناء فدرات جُماعات الشباب، النساء، المزارعين، المهنيين وأصدقاء المجتمع المدني، في سبيل الاعتماد والعمل المشترك مع مؤسسات تعتمد على ذاتها، وتضيف مبادئ المجتمع المدني التي تسعى الإغاثة الزراعية إلى تطبيقه.

وستنعكس مشاريع الإغاثة في معالجة القضايا التي يعاني منها الناس كالفقر والعاطلين عن العمل والأمن الغذائي. ولن يتم التراجع عن النشاطات المستمرة من عدة سنوات، والخاصة بالحفاظ على المصادر الطبيعية من مياه وأرض بواسطة تنفيذ مشاريع الاستصلاح وزراعة الأشجار، وحفر آبار الجمع وتوزيع تنكات المياه، والزراعة العضوية وإنتاج البذور، وغيرها من المشاريع التي تحقّق نفس الأهداف.

ومن أولويات العمل في العام المقبل الاهتمام الخاص بالشباب والنساء، وسيتم محاولة عمل توازن في حجم الموازنات المخصصة لدعم هذه الفئات المستهدفة.

ستحاول الإغاثة في هذه الظروف توحيد جهود المؤسسات العاملة معها والتنسيق، والعمل مع المؤسسات الأخرى العاملة في مجالات أخرى سواءً محلية أو خارجية من خلال إنشاء الشبكات والتحالفات ولجان التنسيق.

تحقيق هذه التوجهات مرتبط بتوفر مصادر التمويل الخارجية ولكن إرادة المتطوعين والأصدقاء والموظفين تحقّق نتائج جيدة في كل الأحوال.

ويداً بيد من أجل بناء وحماية الوطن

إسماعيل دعيق
المدير العام